AMAN
Transparency Palestine

مقياس الشفافية في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية

(28 هيئة محلية مصنفة ب و ج)

سلسلة تقارير رقم 310

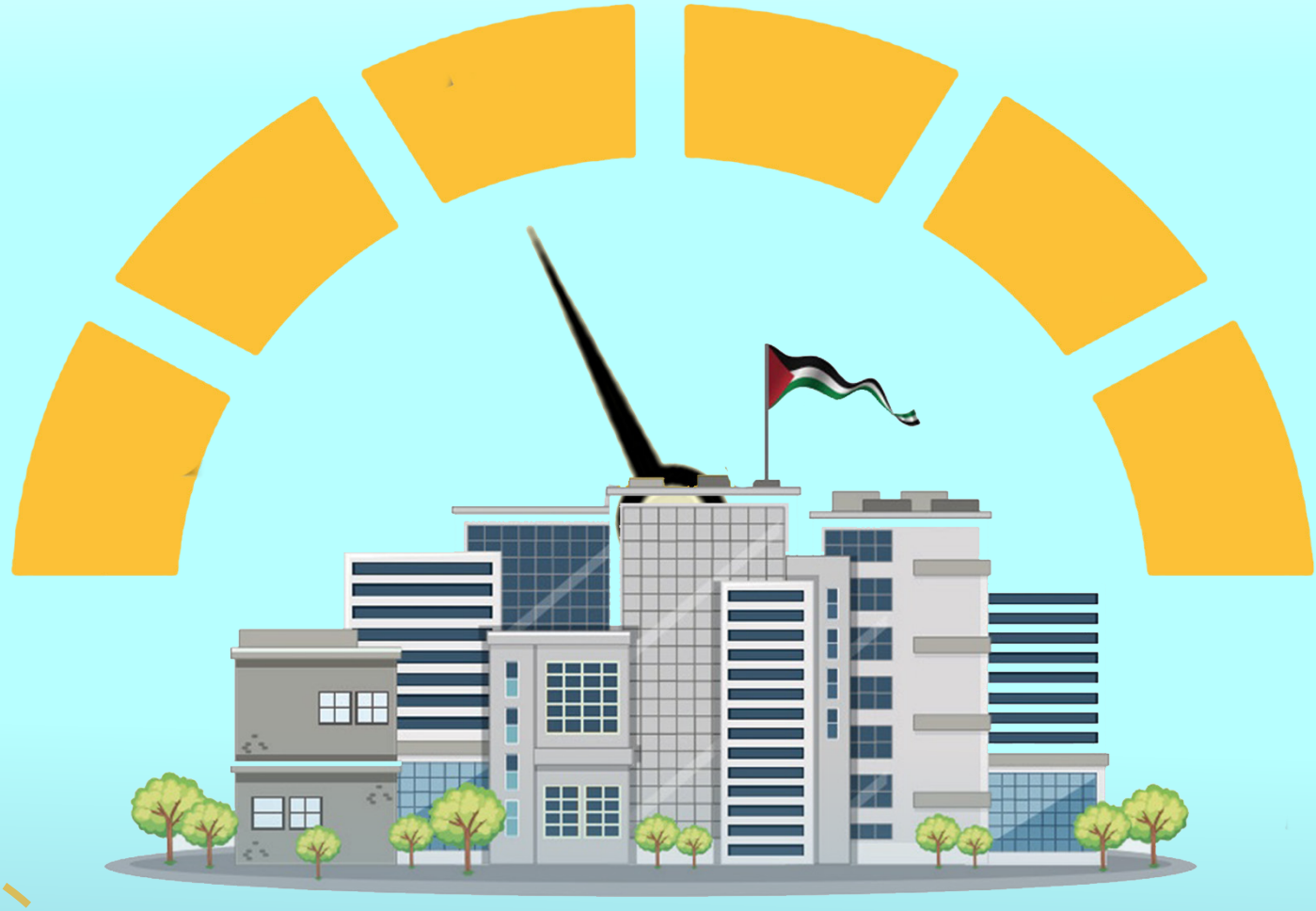

2025

AMAN
Transparency Palestine

مقياس الشفافية في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية

(28 هيئة محلية مصنفة ب و ج)

أيلول

2025

يتقدم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بالشكر الجزيل من الباحث محمود كراجه لإعداده التقرير، ومن الدكتور عزمي الشعيبي وفريق العمل في ائتلاف أمان؛ لإشرافهم ومراجعتهم وتحريرهم هذا التقرير.
جميع الحقوق محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان).

في حال الاقتباس يرجى الإشارة إلى المطبوعة كالتالي: الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2025. مقياس الشفافية في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية في الضفة الغربية (28 هيئة محلية مصنفة ب و ج). رام الله- فلسطين.

إنّ الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، قد بذل جهوداً في التحقق من المعلومات الواردة في هذا التقرير، ولا يتحمل أيّة مسؤولية تترتب على استخدام المعلومات لأغراض خارج سياق أهداف التقرير بعد نشره.

فهرس المحتويات

الملخص التنفيذي	4
المقدّمة	6
هدف التقرير	7
المنهجية والأدوات	8
أدوات مؤشرات المقياس	9
عينة البلديات المستهدفة	11
نتائج فحص مقياس الشفافية في الهيئات المحلية	12
أولاً. نتيجة فحص مؤشر الشفافية في أعمال 28 هيئة محلية مصنفة (ب) و(ج) في الضفة الغربية - عينة الدراسة	12
ثانياً. النتائج الكلية لمؤشر الشفافية في 28 هيئة محلية مصنفة (ب) و(ج) في الضفة الغربية	12
استخدام الأدوات الرقمية في الهيئات المحلية المستهدفة	25
النتائج والتوصيات	27
أولاً. النتائج الرئيسة	27
ثانياً. التوصيات	28
المراجع والمصادر	30

الملخّص التّنفيذي

يهدف هذا التقرير إلى تطبيق مقياس الشفافية الدولي على عينة قصدية مكونة من (28) هيئة محلية مصنفة (ب) و(ج)[1] حتى تاريخ 1 أيلول 2025 في الضفة الغربية، لقياس درجة التزام هذه الهيئات بمعايير الشفافية الدولية وممارساتها. يتكون المقياس من (46) مؤشراً تغطي خمسة مجالات، وهي: 1. المعلومات المتعلقة بالهيئة المحلية والموظفين والمؤسسات التابعة لها. 2. الإدارة العامة للهيئة المحلية. 3. الإدارة المالية للهيئة المحلية. 4. إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات. 5. التخطيط الحضري/المدني.

اعتمدت منهجية مقياس الشفافية الدولي، كإطار مرجعي لهذا التقرير، على استخدام مجموعة أدوات لجمع البيانات وتحليلها. وقد شملت مراجعة وفحص المواقع الإلكترونية الرسمية وصفحات (الفيسبوك) للهيئات المحلية المستهدفة، والموقع الإلكتروني لوزارة الحكم المحلي، والاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية، وبوابة الهيئات المحلية، إضافة إلى مراجعة محتوى صفحات التواصل الاجتماعي، وبخاصة (صفحات الفيسبوك) للهيئات المحلية.

للتدقيق في مراجعة النتائج، تم إجراء مقابلات هاتفية مع ممثلين عنٍ (9) بلديات من أصل (28) هيئة محلية مستهدفة، بهدف التدقيق في النتائج، واستيضاح الجوانب غير المكتملة، فضلاً عن الاستناد إلى دراسات وتقارير سابقة لتعزيز الموثوقية والمقارنة.

أظهرت النتائج أن مستوى الشفافية في المجالات الخمسة يقع ضمن المستوى الحرج، ما يعكس محدودية ممارسة الشفافية في الهيئات المحلية والتزامها بالمعايير المطلوبة. تراوحت المؤشرات الحسابية بين مستويات منخفضة إلى متوسطة، حيث بلغ المعدل الحسابي (0.9)، وهو ما يُصنّف «مقبول – بدرجة متدنية».

جاء ترتيب المجالات كما يلي:

1. الإدارة المالية: المرتبة الأولى بمعدل حسابي بلغ (1.79).
2. المعلومات عن الهيئة والموظفين والمؤسسات التابعة: المرتبة الثانية بمعدل حسابي بلغ (0.82).
3. إجراءات التعيين والمشتريات: المرتبة الثالثة بمعدل حسابي بلغ (0.80).
4. الإدارة العامة: المرتبة الرابعة (0.65).
5. التخطيط الحضري/المدني: المرتبة الخامسة والأخيرة (0.44).

أما التحليل التفصيلي للمجالات، فقد جاء على النحو التالي:

1. المعلومات المتعلقة بالهيئة المحلية والموظفين: أظهرت الهيئات المحلية اهتماماً بنشر معلومات مثل أوقات الدوام، وبيانات الاتصال، ومراكز استقبال الشكاوى والاعتراضات، في حين المعلومات المنشورة عن المؤشرات الأخرى كانت شحيحة.
2. الإدارة العامة: ركزت البلديات على نشر الخطة الاستراتيجية والضرائب والرسوم المستحقة، فيما بقيت جوانب أخرى من المعلومات الإدارية محدودة.
3. الإدارة المالية: كان هذا المجال، أكثر المجالات الخمسة التزاماً بمؤشرات الشفافية، حيث نشرت البلديات موازناتها السنوية، و»موازنة المواطن»، والتقارير المالية المدققة.
4. إجراءات التعيين والمشتريات: اقتصرت معظم جهود الهيئات المحلية المستهدفة على الإعلان عن الوظائف الشاغرة عبر الصحف ووسائل الإعلام، إلى جانب نشر أعدادٍ الموظفين (الدائمين والمؤقتين).
5. التخطيط الحضري/المدني: اقتصر الإفصاح غالباً على نشر الخطط التنموية، مع غياب واضح للمعلومات المفصلة حول الإجراءات والسياسات العمرانية.

---

1 لأغراض هذا التقرير، تم اعتماد تصنيف وزارة الحكم المحلي للهيئات المحلية، حيث يتم تصنيف الهيئات المحلية ضمن فئات (أ، ب، ج) وفقاً لمعايير معتمدة لدى الوزارة، بينما يصنف صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، الهيئات المحلية (البلديات) ضمن مراتب فرعية في التصنيف (A, A+, A++, B, B+, B++, C, C+, C++, D++)، يرتبط تصنيف البلديات من قبل الصندوق بالمنح المالية المخصصة لها. لمزيد من المعلومات، انظر/ي:
https://www.mdlf.org.ps/ar/CmsPage/Page?pageId=1502
https://www.mdlf.org.ps/ar/CmsPage/Page?pageId=1504

سجل التقرير وجود مبادرات نوعية من شأنها تعزيز بيئة الشفافية، مثل: بوابة الهيئات المحلية كمنصة مركزية لنشر الموازنات والتقارير والخطط، إضافة إلى مبادرة البلديات الإلكترونية، واستراتيجية الرقمنة في قطاع الحكم المحلي للأعوام (2025–2030) التي تسعى إلى تعميم الممارسات الرقمية الحديثة على المستويين الداخلي والخارجي في الهيئات المحلية.

كما أوضح التقرير جوانب من البنية الرقمية للشفافية الموجودة في الهيئات المحلية، ومنها وجود 12 بلدية تمتلك مواقع إلكترونية فعّالة، و3 بلديات لديها مواقع غير فعّالة، و13 بلدية ليس لديها موقع إلكتروني، إضافة إلى أن جميع الهيئات المحلية (28) تمتلك صفحات (فيسبوك) نشطة بدرجات متفاوتة. كما أن جميع البلديات المستهدفة لديها مراكز خدمة جمهور، وهي مراكز مؤتمتة في إدارة الخدمات العامة وتقديمها للمواطنين، ما يعزّز من وضوح الإجراءات المرتبطة بالحصول على الخدمات، ويقوّي عناصر الشفافية والنزاهة.

تظهر نتائج التقرير أن الشفافية في الهيئات المحلية ما زالت تواجه تحديات بنيوية وإجرائية. تتركز الجهود في نشر بعض المعلومات الأساسية دون التعمق في الإفصاح عن السياسات، والعمليات الداخلية، وآليات صنع القرار، إلى جانب صعوبة الوصول إلى المعلومات المنشورة، كون عدد من المواقع الإلكترونية للبلديات بحاجة إلى تحديث وتنظيم وتنسيق وفتح أيقونات جديدة، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى معلومات جوهرية على صفحات (الفيسبوك)، ومعلومات عدة منشورة على بوابات مركزية، قد لا يكون المواطن على معرفة بهذه المواقع الإلكترونية. وعلى الرغم من وجود مبادرات واعدة في مجال الرقمنة وبوابات المعلومات، فإن الاستفادة منها ما زالت محدودة وتحتاج إلى تطوير في إطار متكامل لتعزيز الشفافية والمساءلة، وضمان حق المواطنين في الحصول على المعلومات بشكل عادل ومنتظم ومحدَّث.

المقدّمة

تُعد الهيئات المحلية في فلسطين ركيزة أساسية للنظام الإداري والخدمي، حيث تلعب الهيئات المحلية دوراً محورياً في تنظيم شؤون المجتمعات المحلية وتقديم الخدمات العامة وفق القوانين النافذة والتشريعات. منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، واعتماد قانون الهيئات المحلية العام 1997 وتعديلاته، مثلت هذه الهيئات كيانية منتخبة لتعزيز التمثيل الشعبي والمساءلة أمام المواطنين، وترسيخ الممارسة الديمقراطية في إدارة الشأن العام، وتقديم وإدارة الخدمات والعملية التنموية في المجتمع المحلي.

شكل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، وتشكيل المجلس التشريعي في العام 1996، تحولات نوعية في منظومة الحكم المحلي؛ إذ مرت الهيئات المحلية بمراحل تاريخية في المرحلة العثمانية، والاستعمار البريطاني، والوجود المصري في قطاع غزة، والوجود الأردني في الضفة الغربية والقدس، والاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ما أحدث تطورات مهمّة في البنية القانونية والمؤسساتية والخدمية والدور التنموي للهيئات المحلية، ومشاركة المواطنين في أعمالها.

وفق بيانات لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية، يوجد في فلسطين 445 هيئة محلية، موزعة على 161 بلدية، و284 مجلساً قروياً، مع تركيز البلديات في الضفة الغربية والقدس (136 بلدية) مقابل 25 بلدية في قطاع غزة.[2] أما بيانات صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية للعام 2023، فتشير إلى وجود 159 بلدية تغطي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، وهي مصنفة ضمن تصنيفات (A, B, C, D) لتخصيص المنح المقدمة لها وفقاً لمعايير محددة،[3] ما يعكس تطور البنية المؤسساتية للهيئات المحلية، واستجابة الجهاز الإداري للحاجات المتنامية للمجتمع الفلسطيني.

مع اتساع مهام هذه الهيئات، وتزايد الاحتياجات المحلية، برزت الحاجة الملحة إلى تعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، باعتبارها عاملاً أساسياً لضمان كفاءة إدارة الموارد العامة، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز ثقة المواطنين، والحد من فرص الفساد واستغلال النفوذ.

أكدت السياسات والإطار الاستراتيجي لوزارة الحكم المحلي[4] على قيمة الشفافية، وكذلك على تعزيز مشاركة المواطنين من كلا الجنسين في أنشطة وحدات الحكم المحلي، وتطوير آليات الإفصاح والشفافية. كما أكدت أكثر من خطة تنموية للبلديات المستهدفة على أهمية المشاركة والشفافية والمساءلة في أعمالها.

يسلط هذا التقرير الضوء على مراجعة الشفافية في 28 هيئة محلية مصنفة (ب) و(ج)، من خلال مؤشرات متخصصة تقيس مدى التزام المجالس البلدية بنشر المعلومات، والإفصاح عن البيانات المالية والإدارية، وإشراك المواطنين في صنع القرار. كما يتناول التقرير الدور المتزايد للأدوات الرقمية ونظم المعلومات في تعزيز الإفصاح والمساءلة، من خلال تسهيل الوصول إلى البيانات وتمكين المواطنين من متابعة أداء الهيئات المحلية بفعالية، ما يسهم في رفع مستوى الشفافية وتعزيز ثقة الجمهور في مؤسساتهم.

إن تعزيز مبادئ الشفافية في عمل الهيئات المحلية ليس مجرد التزام قانوني أو إداري فحسب، بل يمثل مدخلاً أساسياً لترسيخ قيم الحكم الرشيد، ودعم التنمية المحلية المستدامة، وتفعيل شراكة المواطنين في صياغة مستقبل أكثر عدالة واستقراراً لمجتمعاتهم.

---

2 انظر/ي الموقع الإلكتروني للجنة الانتخابات المركزية:
https://www.elections.ps/tabid/1293/language/ar-PS/Default.aspx

3 لمزيد من المعلومات، انظر/ي الموقع الإلكتروني لصندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية حول تصنيف عدد البلديات وتصنيفها:
https://www.mdlf.org.ps/ar/CmsPage/Page?pageId=1505
أما فيما يتعلق بمعايير التصنيف وتخصيص المنح، فانظر/ي:
https://www.mdlf.org.ps/ar/CmsPage/Page?pageId=1502

4 انظر/ي الموقع الإلكتروني لوزارة الحكم المحلي حول الخطة الاستراتيجية لقطاع الحكم المحلي:
#/https://www.molg.pna.ps/ar/categories/13

لقد أظهرت دراسات وتقارير سابقة لائتلاف أمان حول الهيئات المحلية، وجود قصور في ممارسات الشفافية لديها، لأسباب متعددة، منها القدرات المؤسساتية والإدارية، وضعف الثقافة التنظيمية، وقلة الموارد المالية، إضافة إلى القصور القانوني، وبخاصة قانون الهيئات المحلية للعام 1997 وتعديلاته الذي يحدد 27 خدمة تقع ضمن اختصاص الهيئات المحلية.

كما يركز القانون على الدور المركزي لوزارة الحكم المحلي في الإشراف والتوجيه للهيئات المحلية، ويتطلب مصادقات وزير الحكم والوزارة على العديد من القرارات والأعمال والموازنات الصادرة عن الهيئات المحلية، ما يجعل نظام الحكم المحلي أقرب إلى الإدارة المحلية منه إلى الحكم المحلي، وذلك بحكم الصبغة المركزية عليه.

يمكن ملاحظة إغفال القانون للانفتاح والشفافية في أعمال الهيئات المحلية في بعض النصوص الواردة فيه. تنص المادة (8) المتعلقة بجلسات المجالس على: «يجوز للمجلس أن يسمح لأي شخص بحضور أي جلسة من جلساته إذا قرر ذلك أكثرية أعضائه الحاضرين للمشاركة في مناقشة الموضوع»، وهذا النص -أي شرط أكثرية أعضائه- يقيد فرص مشاركة المواطنين بجلسات المجلس.

كما أن المادة (36) من القانون، تنص على إعداد التقرير السنوي وإرسال نسخة منه إلى وزير الحكم المحلي، ولا تنص صراحة على نشر التقرير لاطلاع المواطنين عليه. كذلك الأمر بالنسبة للمادة (31) حول الموازنة، والمادة (32) حول الحساب الختامي. وهذه مواد تنص صراحة على تقييد حرية النشر والإفصاح. لكن في الوقت نفسه، لا يوجد في القانون ما يمنع من تبني مبادرات للنشر والإفصاح من قبل الهيئات المحلية في المجالات الإدارية والمالية[5].

يأتي هذا التقرير في إطار اهتمام ائتلاف (أمان) وفقاً لخطته الاستراتيجية للأعوام 2025-2027[6]، التي ركزت في الهدف الاستراتيجي الأول على تعزيز منظومة قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة ومكافحة الفساد في إدارة المال والشأن العام، وتقديم الخدمات العامة للجمهور الفلسطيني. النتيجة 1.2 الهيئات المحلية تتبنى تدابير محصنة من الفساد ومستجيبة للمساءلة المجتمعية من خلال تعزيز نظام النزاهة في الهيئات المحلية، ورفع الوعي المحلي بمكافحة الفساد، وتفعيل آليات المساءلة الداخلية والخارجية لديها، لما تمثله الهيئات المحلية من هيئات قيادية منتخبة تقود العملية التنموية والخدمية في مجتمعاتها المحلية، وتدير وفقاً للقوانين والسياسات والإجراءات الشأن والمال العام في مجتمعها.

استمرار المماطلة في إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات من قبل الحكومة الفلسطينية يقوض بيئة الشفافية في إدارة الشأن العام والمال العام، ويحد من قدرة مؤسسات المجتمع المدني والإعلام والمواطنين من ممارسة دورهم وحقهم في مساءلة صانع القرار سواء على المستويين الوطني والمحلي.

هدف التقرير

يهدف التقرير إلى قياس الشفافية في 28 هيئة محلية مصنفة (ب) و(ج) في الضفة الغربية وفقاً لمقياس الشفافية الدولي للتعرف على مدى تطبيقه في أعمال الهيئات المحلية من خلال التزامها بسياسات ومبادئ الإفصاح، وتوفير المعلومات المتعلقة بعملها، إضافة إلى أنّه يقوم بتزويد الباحثين والمختصّين في الفروع المختلفة بأدوات تمكنهم من قياس مدى التزام الهيئات المحلية بسياسات ومبادئ الشفافية والإفصاح في عملها عن المعلومات ضمن ما يتيحه القانون أو يُلزم به.

5 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان). 2023. تقرير مقياس الشفافية في الهيئات المحلية الفلسطينية المصنفة (ب)، رام الله-فلسطين، ص6.
6 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الخطة الاستراتيجية للأعوام 2025-2027 من أجل الناس، رام الله-فلسطين، ص 24-25.

المنهجية والأدوات

من أجل تحقيق هدف التقرير أعلاه، اعتمدت منهجية إعداد تقرير «مبادئ الشفافية في 28 هيئة محلية فلسطينية مصنفة (ب) و(ج) في الضفة الغربية» على مقياس الشفافية الدولي المكون من 46 مؤشراً، الذي طورته منظمة الشفافية العالمية. لقد تم استخدام أدوات وآليات متنوعة لجمع المعلومات والبيانات وتحليلها:

1. تم استخدام استمارة مصممة مسبقاً للتعرف على مدى تطبيق مؤشرات مقياس الشفافية الدولي في أعمال الهيئات المحلية. تتكون الاستمارة من 46 مؤشراً لخمسة مجالات تتم إجابتها من خلال إجراء مقابلات مع الأطراف ذات العلاقة (من داخل البلدية)، وفحص المواقع الإلكترونية للبلديات ومنشوراتها.

2. تم إجراء مراجعة وفحص للمواقع الرقمية للبلديات المستهدفة وأصحاب العلاقة (مواقع إلكترونية، وصفحات التواصل الاجتماعي-الفيسبوك)، بهدف تقصي المعلومات والبيانات والوثائق المنشورة والداعمة والمعززة لمؤشرات مقياس الشفافية الدولي.

3. تم إجراء 9 مقابلات هاتفية مع رؤساء وموظفي الهيئات المحلية المستهدفة للاستفسار حول بعض القضايا المتعلقة بالإفصاح، وجمع المعلومات، والتأكد من صحة المعلومات المنشورة، والتعرف على رؤى الهيئات المحلية المتعلقة بالإفصاح والأدوات الأخرى المستخدمة لديها.

4. تمت مراجعة عدد من الأدلة والتقارير الصادرة عن ائتلاف أمان للنزاهة والشفافية، ودليل مركز خدمة الجمهور، ووثائق أخرى صادرة عن الهيئات المحلية المستهدفة، مثل موازنة المواطن، والتقارير المالية، ودليل مركز خدمة الجمهور، والخطط التنموية والاستراتيجية.

أهداف المؤشّر

يهدف المؤشّر بشكل محدد إلى:

1. تقييم مدى توفّر المعلومات المتعلقة بالهيئات المحلية والتعرف على نقاط القوة ومواطن الضعف في الإفصاح عنها.
2. خلق التنافس وتشجيع الهيئات المحلية على نشر المعلومات، بهدف اتّباع أفضل الممارسات السليمة بهذا الشأن.
3. بلورة توصيات لتعزيز مبادئ الشفافية بالتعاون مع الهيئة المستهدفة.

فحص مبادئ الشفافية في أعمال الهيئات المحلية

ينطلق فحص مبادئ الشفافية في نظام عمل الهيئات المحلية من المبادئ الآتية:

1. حق الحصول على المعلومات: ويُعنى به حق المواطنين في الحصول على كل المعلومات العامة المتصلة بأعمال الهيئة المحلية، بطريقة تلقائية ودون الحاجة لتبرير أو إثبات مصلحة خاصة للحصول عليها، والتأكيد على أنّ الهيئة التي تقرر حجب المعلومة ينبغي أن تتحمل المسؤولية عن هذا الحجب.
2. فعالية تقديم المعلومات: على الهيئة المحلية جمع المعلومات بشكل دائم وحفظها وتحديثها، مثل المعلومات عن أعضاء المجلس المحلي (السير الذاتية، الإفصاح عن الذمة المالية والممتلكات)، ومعلومات عن عملية اتخاذ القرارات (السابقة والحالية والمستقبلية)، ومعرفة أصحاب المصلحة أو ذوي العلاقة المحليين والدوليين، ومعلومات عن القرارات والمخرجات مثل التقارير المالية الإدارية والتعيينات وقضايا التخطيط.
3. المعلومات ذات جدوى عالية: إذ يجب أن تكون المعلومات صحيحة وشاملة ومحدثة في حينه.

الأبعاد الرئيسية للمقياس

يحتوي المقياس على (46) مؤشراً، بالاعتماد على المعلومات المتوفرة في (المواقع الإلكترونية وغيرها من وسائل جمع المعلومات ونشرها)، وذلك كما يلي:

1. معلومات عن المجلس المحلي المنتخب/الجهاز التنفيذي: يشمل السير الذاتية، والإفصاح عن الذمم المالية.
2. معلومات عن عملية اتخاذ القرارات بما يشمل (التخطيط الاستراتيجي، والخطط العملية، ومشاركة المواطنين وإدماجهم في عمل الهيئة المحلية، إضافة إلى المعلومات الخاصة بذوي المصلحة).
3. معلومات حول التعليمات، والقرارات، والإدارة المالية، وإجراءات التعيين، والتخطيط والتنظيم، إضافة إلى قضايا أخرى لها شأن بالتعامل مع الجمهور مثل الخدمات، وشروط الحصول عليها، والضرائب.

أدوات مؤشرات المقياس

يتكون المقياس من خمسة مجالات. تضم 46 مؤشراً موزعة على: المجال الأول: معلومات حول الهيئة المحلية والموظفين والمؤسسات التابعة لها (12 مؤشّراً)؛ المجال الثاني: الإدارة العامة للهيئة المحلية (9 مؤشرات)؛ المجال الثالث: الإدارة المالية للهيئة المحلية (9 مؤشّرات)؛ المجال الرابع: إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات (8 مؤشّرات)؛ المجال الخامس والأخير: التخطيط الحضري/المدني (8 مؤشّرات). تم تعديل الأداة لتتناسب مع الواقع الفلسطيني، وذلك بتعديل بعض المؤشرات أو حذفها. وفيما يلي المجالات الخمس ومكوناتها الفرعية حسب الجدول أدناه.

جدول رقم (1) مؤشرات الشفافية في المجالات الخمس

المجال الأول: معلومات حول الهيئة المحلية والموظفين والمؤسسات التابعة لها (12 مؤشّراً)	
1.	السيرة الذاتية لرئيس الهيئة المحلية.
2.	الإفصاح عن الموجودات والممتلكات **الخاصة** برئيس الهيئة المحلية بحد أقصى 4 سنوات ماضية.
3.	الإفصاح عن دخل رئيس الهيئة المحلية (بيان سنوي عن دخل رئيس البلدية).
4.	سجل المصالح المالية الخاصة لرئيس الهيئة المحلية أو أقاربه المباشرين.
5.	أسماء رؤساء الأقسام في الهيئة المحلية ومعلومات الاتصال بهم (البريد الإلكتروني وأرقام هواتفهم).
6.	معلومات الاتصال بأعضاء ورئيس المجلس المحلي المنتخب.
7.	قائمة بأعضاء المجلس المحلي.
8.	جدول اجتماعات المجلس المحلي، وبخاصة الاجتماع القادم، ويشمل (الساعة، والتاريخ، والمكان).
9.	محاضر اجتماعات المجلس المحلي خلال العامين الماضيين.
10.	ساعات دوام الهيئة المحلية.
11.	معلومات حول جهات الاتصال ومراكز تقديم الشكاوى والاعتراضات في الهيئة المحلية.
12.	قائمة بأسماء الجمعيات والمؤسسات والأشخاص المنتفعين (أي الذين حصلوا على امتياز ومشاريع) من الهيئة المحلية.
المجال الثاني: الإدارة العامة للهيئة المحلية (9 مؤشرات)	
1.	مدوّنات سلوك لأعضاء المجالس المحلية.
2.	مدوّنات سلوك لموظفي المجالس المحلية والموظفين.
3.	الخطة الاستراتيجية للسنوات القادمة.
4.	التقرير الإداري السنوي/تقرير الإنجازات.
5.	خطة مكافحة الفساد (الإجراءات والنشاطات الوقائية والملاحقات الجزائية).
6.	الأنظمة والإجراءات والتعليمات واللوائح المعمول بها في الهيئة المحلية.
7.	الضرائب والرسوم التي تتقاضاها الهيئة المحلية.
8.	جرد أصول وممتلكات الهيئة المحلية (الأبنية ... إلخ).
9.	قائمة الجمعيات والشركات التي ساهمت الهيئات المحلية، بشكل أساسي، في تشكيلها.

المجال الثالث: الإدارة المالية للهيئة المحلية (9 مؤشّرات)
1. موازنة العام الحالي.
2. الموازنة المفصلة للعام الحالي.
3. موازنة المواطن أو الموازنة المقروءة.
4. قائمة إيرادات الهيئة المحلية للعام الماضي.
5. الموازنة المخططة والمنفذة للعام الماضي.
6. التعديلات كافة التي أجريت على الموازنة الحالية.
7. الدين العام.
8. الذمم الدائنة على الهيئة المحلية لمزودي الخدمات والمقاولين.
9. التقارير المالية السنوية المدققة.
المجال الرابع: إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات (8 مؤشّرات)
1. الإعلان عن الوظائف الشاغرة في الصحف المحلية، ووسائل الإعلام قبل 10 أيام من التاريخ المحدد لانتهاء التقديم.
2. إجراءات ترقية الموظفين وإقالتهم، والإجراءات الجزائية بحقهم.
3. عدد الموظفين كافة (يشمل موظفي عقود العمل المؤقتة والدائمة).
4. سياسة المشتريات العامة التي لا تتطلب المنافسة في عروض الأسعار وقيمتها والموردين.
5. سياسة المشتريات العامة "وثيقة العطاءات" (طلبات الشراء، والعروض، والعطاءات)
6. حجم العمل الإضافي لكل عقد عمل.
7. العقود العامة (الأشغال العامة والخدمات العامة التي تتطلب عقوداً مع مقاولين من القطاع الخاص) مع جميع مرفقاتها وملحقاتها خلال السنة الماضية.
8. أسماء الخاسرين من المقاولين أو المتقدمين للعطاءات/ أو الجمعيات الاستشارية خلال السنة الماضية.
المجال الخامس: التخطيط الحضري/المدني (8 مؤشّرات)
1. خطة التنمية المحلية: التي تعني وجود وثيقة محدثة تنظم استخدامات أراضي البلدية بأكملها، وتحدد شبكات الطرق والنقل، ومعدات البلدية، واستخراج المياه وأنظمة إمدادها، ونظام مياه الصرف الصحي والاتصالات وغيرها من البنى التحتية.
2. خطط التوسع الحضري (التنظيم والهيكلية التنظيمية).
3. نتائج النقاش العام/الجلسات العامة مع الجمهور حول خطط الهيئات المحلية، بما فيها معالجة الشكاوى والاقتراحات والتعليقات التي أدلى بها المواطنون حول هذا الموضوع.
4. قائمة بالجمعيات/الشخصيات المعنوية والأموال المستملكة (المصادرة) من قبل الهيئة المحلية، والمبالغ المعينة لذلك خلال السنة الماضية.
5. قائمة بأراضي الهيئات المتبادلة، أو المباعة (المواقع والمبالغ المالية والتعويضات).
6. المواعيد النهائية أو المطلوبة للحصول على خدمة التراخيص.
7. استخدامات أراضي الهيئة المحلية والتغييرات التي حصلت على استخداماتها.
8. قائمة عقود الامتياز التي تملكها البلدية؛ سواء بالاستخدام وحقوق التطور الحضري (أي التراخيص الممنوحة للاستخدام، أو البناء في الأراضي المملوكة من قبل البلدية).

وهنا ينبغي الإشارة إلى النقاط الآتية:

1. تم اعتماد التوزيع التالي للفقرات في عملية تصحيح فقرات الدراسة (المقابلة) على النحو التالي:

جدول رقم (2): سلّم الدرجات

بدرجة عالية جداً	بدرجة عالية	بدرجة متوسطة	بدرجة متدنّية	بدرجة متدنّية جداً
4	3	2	1	0

2. تم اعتماد معيار التصحيح في تصحيح فقرات (المقابلة) وفق مقياس ليكرت المعتمد، على النحو التالي:

جدول رقم (3): تصحيح سلّم الدرجات

التقدير	مفتاح التصحيح لمقياس ليكرت (الخماسي)
ضعيف- بدرجة متدنّية جداً	0.80-0.00
مقبول- بدرجة متدنّية	1.61-0.81
جيد- بدرجة متوسطة	2.42-1.62
جيد جداً- بدرجة عالية	3.23-2.43
ممتاز- بدرجة عالية جداً	004.-3.24

3. دليل المقياس المستخدم في التحليل.

جدول رقم (4): المقياس المستخدم في التحليل

الحالة	العلامة
في حال عدم الانطباق.	يشطب السؤال ولا يحسب في المعدل.
في حال نشرت المعلومة على الإنترنت.	العلامة الكاملة (4).
تعطى إذا لم تنشر المعلومة على الإنترنت، ونشرت بإحدى الوسائل الأخرى وليس فيها نص قانوني.	العلامة (3) أو (2).
تعطى في حال لم تنشر المعلومة على الإنترنت ونشرت بإحدى الوسائل الأخرى وفيها نص قانوني.	العلامة (1).
تعطى في حال لم تنشر المعلومة بأيّة وسيلة كانت، وكان فيها نص قانوني.	العلامة (0).

عينة البلديات المستهدفة

يستهدف التقرير مراجعة وفحص الشفافية في أعمال 28 هيئة محلية مصنفة (ب) و(ج) في الضفة الغربية كما يظهر في الجدول أدناه.

الجدول رقم (5): البلديات المستهدفة[7]

المحافظة	عدد البلديات	أسماء البلديات وتصنيفها حسب وزارة الحكم المحلي
القدس	4	أبو ديس (ج)، وعناتا (ج)، وقطنة (ج)، وبيرنبالا (ج)
جنين	2	قباطية (ب)، ويعبد (ب)
طولكرم	3	علار (ج)، وعتيل (ج)، ودير الغصون (ب)
قلقيلية	1	عزون (ج)
سلفيت	2	بديا (ج)، والزاوية (ج)
نابلس	4	حوارة (ج)، وجماعين (ج)، وبيت فوريك (ب)، وبيتا (ج)
طوباس	2	طمون (ب)، وعقابا (ج)
رام الله والبيرة	4	سنجل (ج)، ونعلين (ج)، وبيت لقيا (ج)، ودير دبوان (ب)
الخليل	3	السموع (ب)، وترقوميا (ب)، وسعير (ب)
بيت لحم	3	بيت ساحور (ب)، وبيت فجار (ج)، والعبيدية (ج)

7 تصنف هذه الهيئات المحلية بلديات (ب) و(ج) حسب تصنيف وزارة الحكم المحلي، وللاطلاع على تصنيف البلديات انظر/ي: **https://budgets.molg.pna.ps/**

أما صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، فيصنف معظم هذه الهيئات المحلية المستهدفة ضمن فئة (ب)، وذلك وفقاً لمؤشرات الأداء المعتمدة لديه. للاطلاع على تصنيف البلديات، انظر/ي: **https://www.mdlf.org.ps/ar/CmsPage/Page?pageId=1504**

نتائج فحص مقياس الشفافية في الهيئات المحلية

يتناول هذا القسم، فحص مجالات مؤشرات الشفافية في 28 هيئة محلية فلسطينية مصنفة (ب) و(ج) في الضفة الغربية، بالاعتماد على مراجعة المواقع الإلكترونية، إضافة إلى النتائج العامة لفحص المؤشر في الهيئات المحلية المستهدفة، وذلك وفقاً لمؤشرات مقياس الشفافية الدولي.

أولاً. نتيجة فحص مؤشر الشفافية في أعمال 28 هيئة محلية مصنفة (ب) و(ج) في الضفة الغربية - عينة الدراسة

تتوزع مؤشرات مقياس الشفافية الدولي على خمسة مجالات، وهي:

المجال الأول: معلومات حول الهيئة المحلية والموظفين والمؤسسات التابعة له.
المجال الثاني: الإدارة العامة للهيئة المحلية.
المجال الثالث: الإدارة المالية للهيئة المحلية.
المجال الرابع: إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات.
المجال الخامس والأخير: التخطيط الحضري/المدني.

المجال الأول: معلومات حول الهيئة المحلية والموظفين والمؤسسات التابعة لها

حصلت 28 هيئة محلية في مجال الإفصاح عن معلومات متعلقة بالهيئة المحلية والموظفين والمؤسسات التابعة لها، على تصنيف مقبول- بدرجة متدنية، بلغت 0.82 حسب الجدول رقم (6). في هذا المجال، تم قياس 9 مؤشرات من أصل 12، لعدم احتساب 3 مؤشرات تتعلق بالإفصاح عن ممتلكات رئيس الهيئة، وسجل المصالح المالية الخاصة به أو لأقاربه المباشرين، ودخله السنوي من الهيئة المحلية.

الجدول رقم (6): مؤشرات الشفافية لمجال معلومات حول الهيئة المحلية والموظفين والمؤسسات التابعة لها

#	البلدية/المؤشرات 9	السيرة الذاتية لرئيس الهيئة المحلية	الإفصاح عن الموجودات والممتلكات الخاصة برئيس الهيئة المحلية بحد أقصى 4 سنوات ماضية	الإفصاح عن دخل رئيس الهيئة المحلية (بيان سنوي عن دخل رئيس البلدية)	سجل المصالح المالية الخاصة لرئيس الهيئة المحلية أو أقاربه المباشرين	أسماء رؤساء الأقسام في الهيئة المحلية ومعلومات الاتصال بهم (البريد الإلكتروني وأرقام هواتفهم)	معلومات الاتصال بأعضاء ورئيس المجلس المحلي المنتخب	قائمة بأعضاء المجلس المحلي	جدول اجتماعات المجلس المحلي وبخاصة الاجتماع القادم ويشمل (الساعة والتاريخ والمكان)	محاضر اجتماعات المجلس المحلي خلال العامين الماضيين	ساعات دوام الهيئة المحلية	معلومات حول جهات الاتصال ومراكزتقديم الشكاوى والاعتراضات في الهيئة المحلية	قائمة بأسماء الجمعيات والمؤسسات والأشخاص المنتفعين (أي الذين حصلوا على امتياز ومشاريع) من الهيئة المحلية
.1	أبو ديس	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	4	0	0	4	0	0
.2	قطنة	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	0	4	0
.3	بيرنبالا	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	4	4	0
.4	عناتا	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	4	4	0
.5	بيت لقيا	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	0	0	0
.6	نعلين	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	4	4	0
.7	دير دبوان	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	4	0	0
.8	سنجل	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	4	4	0

.9	قباطية	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	0	4	4	0
.10	يعبد	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	0	0	0	0
.11	علّار	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	4	0	0	0	0	0	0
.12	عتيل	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	0	0	0	0
.13	دير الغصون	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	0	4	4	0
.14	عزون	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	0	4	0	0
15	بديا	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	0	0	0	0
.16	الزاوية	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	4	0	4	0	0	0	0	4	0
.17	حوارة	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	0	4	0	0
.18	جماعين	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	0	4	4	0
.19	بيت فوريك	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	4	4	4	0	0	0	4	4	0
.20	بيتا	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	4	0	4	0	0	0	0	0	0
.21	طمون	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	0	4	4	0
.22	عقابا	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	0	0	0	0
.23	السموع	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	4	0	4	0	0	0	4	4	0
.24	ترقوميا	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	4	0	4	0	0	0	4	4	0
.25	سعير	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	4	0	0	0	0	0	0	4	0
.26	بيت ساحور	4	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	4	0	0	0	4	0	0
.27	بيت فجار	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	0	0	0	0	4	4	0
.28	العبيدية	0	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	0	0	4	4	0	0	4	4	0
المتوسط الحسابي		ضعيف- بدرجة متدنية جدا (0.14)	لم يحتسب	لم يحتسب	لم يحتسب	مقبول- بدرجة متدنية (0.85)	ضعيف- بدرجة متدنية جدا (0.14)	مقبول- بدرجة متدنية (1.28)	ضعيف- بدرجة متدنية جدا (0)	ضعيف- بدرجة متدنية جدا (0.14)	جيد جدا- بدرجة عالية (2.57)	جيد- بدرجة متوسط (2.28)	ضعيف- بدرجة متدنية جدا (0)

بالتدقيق في نتائج تحليل المؤشرات الواردة في الجدول أعلاه، يلاحظ أن الهيئات المحلية المستهدفة في هذا التقرير، أظهرت تحسناً ملحوظاً في عدد محدود جداً من المؤشرات. قامت الهيئات المحلية بنشر ساعات الدوام، حيث حصلت على مستوى جيد جداً- بدرجة عالية، بلغت 2.57، إضافة الى نشرها معلومات الاتصال بمراكز الشكاوى، وقد حصلت على مستوى جيد- بدرجة متوسطة، بلغت 2.28.

هذا التحسن في المؤشرين المذكورين أعلاه، ترجعه نتائج المقابلات التي أجريت مع بعض ممثلي الهيئات المحلية إلى وجود مواقع إلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي (الفيسبوك)، ووجود مراكز خدمة جمهور، وتطبيقات إلكترونية، يتم استخدامها لنشر المعلومات، وتقديم المقترحات والشكاوى. لقد أكدت ذلك، أيضاً، مراجعة وفحص الصفحات الإلكترونية الخاصة بالهيئات المحلية، حيث تم فحص عدد من المواقع الإلكترونية وصفحات الفيسبوك.

بينما حصلت مؤشرات تتعلق بنشر أسماء رؤساء الأقسام وطرق الاتصال معهم، وقائمة بأسماء رؤساء وأعضاء المجلس البلدي على مستوى مقبول- بدرجة متدنية. أظهرت نتائج مراجعة المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) للبلديات أن 6 بلديات نشرت أسماء وطرق الاتصال برؤساء الأقسام والموظفين، وأن 9 بلديات فقط نشرت أسماء أعضاء المجلس البلدي.

أوضحت المقابلات التي أُجريت مع عدد من البلديات، أنها تقوم بنشر أرقام جوالات وهواتف البلدية على صفحاتها، إضافة إلى أنها تنشر أرقام جوالات موظفي الخدمات مثل الكهرباء، والنفايات، والمياه. كما أن البلديات توفر خدمة المقسم لديها، أو موظف استقبال لتحويل المكالمات الهاتفية إلى الأقسام المعنية.

على النقيض من ذلك، تراجعت جميع البلديات والبالغة 28 بلدية، في مؤشرات أخرى؛ إذ حصلت على مستوى ضعيف- بدرجة متدنية جداً. بلغت نسبة معدل المؤشرات 0.14 وما دون لكل من مؤشر نشر السيرة الذاتية لرئيس البلدية، ومعلومات الاتصال بأعضاء المجلس البلدي، ونشر جدول أعمال اجتماعات المجلس البلدي، وتعميم محاضر الاجتماعات، وقائمة منشورة بأسماء الجمعيات والمؤسسات والأشخاص المنتفعين من الهيئة المحلية.

أرجعت بعض البلديات ضعف هذه المستويات إلى عدم وجود موقع إلكتروني أو عدم فعاليته وتحديثه، وعدم وجود موظف متخصص في هذا المجال، إلى جانب معرفة المواطنين بأسماء رئيس البلدية وأعضاء المجلس البلدي والموظفين بحكم صغر المجتمعات المحلية إلى حد ما.

أما فيما يتعلق بعدم نشر جدول أعمال اجتماعات المجلس البلدي ومحاضر الجلسات، فقد برره بعض الموظفين بعدم وجود قرار من المجلس البلدي بنشر القرارات أو محاضر الجلسات، إضافة إلى ارتباط ذلك بمدى قناعة رئيس المجلس البلدي والأعضاء بجدوى الإفصاح. فسرت بعض البلديات أن نشر جداول الاجتماعات والمحاضر قد يفتح باب الانتقادات للبلديات حول قراراتها، كما أن البلدية تنشر وتعمم ما يتعلق بالقرارات والخدمات التي تخص المواطنين وتهمهم.

فيما لم يتم احتساب 3 مؤشرات تعد من الممارسات الفضلى في هذا المجال، تتعلق بالإفصاح عن الموجودات والممتلكات الخاصة برئيس الهيئة المحلية بحد أقصى 4 سنوات ماضية، والإفصاح عن دخل رئيس الهيئة المحلية (بيان سنوي عن دخل رئيس البلدية)، والإفصاح عن سجل المصالح المالية الخاصة لرئيس الهيئة المحلية أو أقاربه المباشرين. ينظم هذه الجوانب قانون مكافحة الفساد لسنة 2005 وتعديلاته، المادة 16 بند ه 4 حول إقرارات الذمة المالية، الذي يوجب على رئيس وأعضاء المجلس البلدي تقديم إقرارات ذمة مالية، وإذ ينص على سريتها، في الوقت الذي لا ينص فيه على منع المكلف بالنشر، وبالتالي لم يتم احتساب المؤشرات الثلاثة.

هذا التصنيف المقبول- بدرجة متدنّية للهيئات المحلية الـ28، يُفسَّر بعدم وجود قوانين ملزمة للهيئات المحلية توجب عليها الإفصاح عن تلك المعلومات، إضافة إلى الثقافة المؤسساتية السائدة في البلديات وسياساتها وأنظمتها وإجراءاتها، وتحديات البيئة السياسية والأمنية التي تحد من قدرة البلديات على تقديم الخدمات والمشاريع التنموية، وأخيراً عدم وجود خطط إفصاح وسياسات وأنظمة في البلديات توجب عليها الانفتاح والشفافية على مجتمعاتها المحلية.

لا يلغي ذلك وجود مبادرات من بعض البلديات كما يظهره الجدول، بنشر وتعميم معلومات متعلقة بمؤشرات هذا المجال. فالبلديات تختلف عن بعضها البعض بنسبٍ متفاوتة. وبشكل عام، تتسم بيئة الشفافية في هذا المجال في الهيئات المحلية بأنها غير محفزة، وغير ملزمة قانونياً، وأن متابعة جهات الاختصاص والجهات الرقابية على الهيئات المحلية قليلة.

المجال الثاني: الإدارة العامة للهيئة المحلية

نالت 28 هيئة محلية مستهدفة في مجال قياس مؤشرات الشفافية في الإدارة العامة تصنيف ضعيف- بدرجة متدنّية جداً، بلغت 0.65، حسب النتائج الواردة في الجدول رقم (7). تم قياس 7 مؤشرات من أصل 9، لعدم احتساب مؤشرين، وهما خطة مكافحة الفساد (الإجراءات والنشاطات الوقائية والملاحقات الجزائية)، وقائمة الجمعيات والشركات التي ساهمت الهيئات المحلية بشكل أساسي في تشكيلها.

الجدول رقم (7): قياس مؤشرات الشفافية لمجال الإدارة العامة للهيئة المحلية

#	البلدية/ المؤشرات	مدوّنات سلوك لأعضاء المجالس المحلية	مدوّنات سلوك لموظفي المجالس المحلية والموظفين	الخطة الاستراتيجية للسنوات القادمة	التقرير الإداري السنوي/ تقرير الإنجازات	خطة مكافحة الفساد (الإجراءات والنشاطات الوقائية والملاحقات الجزائية)	الأنظمة والإجراءات والتعليمات واللوائح المعمول بها في الهيئة المحلية	الضرائب والرسوم التي تتقاضاها الهيئة المحلية	جرد أصول وممتلكات الهيئة المحلية (الأبنية... إلخ)	قائمة الجمعيات، والشركات التي ساهمت الهيئات المحلية بشكل أساسي في تشكيلها
.1	أبو ديس	0	0	4	0	لم يحتسب	4	0	4	لم يحتسب
.2	قطنة	0	0	0	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.3	بير نبالا	0	0	0	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.4	عناتا	0	0	0	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.5	بيت لقيا	0	0	0	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.6	نعلين	0	0	0	0	لم يحتسب	0	4	0	لم يحتسب
.7	دير دبوان	0	0	0	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.8	سنجل	0	0	0	0	لم يحتسب	0	4	0	لم يحتسب
.9	قباطية	0	0	4	0	لم يحتسب	0	4	0	لم يحتسب
.10	يعبد	0	0	4	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.11	علاّر	0	0	4	0	لم يحتسب	4	4	4	لم يحتسب
.12	عتيل	0	0	4	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.13	دير الغصون	0	0	4	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.14	عزون	0	0	0	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.15	بديا	0	0	0	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.16	الزاوية	0	0	4	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.17	حوارة	0	0	4	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.18	جماعين	0	0	4	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.19	بيت فوريك	0	0	4	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.20	بيتا	0	0	4	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.21	طمون	0	0	4	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.22	عقابا	0	0	4	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.23	السموع	0	0	4	0	لم يحتسب	4	0	0	لم يحتسب
.24	ترقوميا	0	0	4	0	لم يحتسب	0	4	0	لم يحتسب
.25	سعير	0	0	4	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.26	بيت ساحور	0	0	4	0	لم يحتسب	0	4	4	لم يحتسب
.27	بيت فجار	0	0	4	0	لم يحتسب	0	0	0	لم يحتسب
.28	بلدية العبيدية	0	0	4	0	لم يحتسب	0	4	0	لم يحتسب
	المتوسط الحسابي	ضعيف- بدرجة متدنّية جداً (0)	ضعيف- بدرجة متدنّية جداً (0)	جيد جداً- بدرجة عالية (2.71)	ضعيف- بدرجة متدنّية جداً (0)	لم يحتسب	ضعيف- بدرجة متدنّية جداً (0.42)	مقبول- بدرجة متدنّية (1)	ضعيف- بدرجة متدنّية جداً (0.42)	لم يحتسب

تظهر نتائج تحليل الجدول أعلاه، مستوى متدنياً جداً لمؤشرات الشفافية في مجال الإدارة العامة في البلديات المستهدفة. برزت نقاط قوة في هذا المجال، وبخاصة الإفصاح عن الخطط التنموية،[8] وإشراك المواطنين في إعدادها وتقييمها، إضافة إلى الإفصاح والنشر عن قيمة الضرائب والرسوم التي تتقاضاها الهيئة المحلية عن الخدمات المقدمة للمواطنين. في المقابل، تمثلت نقاط الضعف بمستوى متدنٍ جداً في الإفصاح عن مدونات السلوك لرئيس وأعضاء المجلس البلدي وللموظفين، ونشر تقارير الإنجاز السنوي، والأنظمة والإجراءات المعمول بها في الهيئة المحلية، وممتلكات الهيئات المحلية.

إن مراجعة صفحات المواقع الإلكترونية والفيسبوك للبلديات المستهدفة، كشفت عن مستوى جيد جداً- بدرجة عالية 2.71، لنشر الخطط التنموية، وإشراك المجتمع المحلي في إعدادها ومراجعتها وتحديثها سنوياً. يفسر ذلك بأن منهجية التخطيط التنموي المعتمدة لدى صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، توجب على البلديات الإفصاح عن خططها التنموية وتحديثها سنوياً بمشاركة المجتمع المحلي. كما حصل مؤشر الضرائب والرسوم التي تتقاضاها الهيئة المحلية ضمن مستوى مقبول بدرجة متدنية 1. يفسر ذلك بأن العديد من البلديات لديها مراكز خدمة جمهور، وتعمل وفقاً لدليل مطبوع ومنشور حول الخدمات المقدمة، وهذا ما أكدته، أيضاً، نتائج المقابلات مع عدد من البلديات، وحيث يوجد في جميع الهيئات المحلية المستهدفة مراكز خدمة جمهور، أي وجود 28 مركز خدمة جمهور تم تأسيسها في سنوات سابقة.

في المقابل، جاء مستوى الإفصاح عن مدونات السلوك لرئيس وأعضاء المجلس البلدي وللموظفين، وتقرير الإنجاز السنوي، والأنظمة واللوائح والتعليمات الداخلية في الهيئة المحلية، وأصول وممتلكات الهيئة بمستوى ضعيف وبدرجة متدنية جداً بلغت 0.42 وما دون.

توضح نتائج المقابلات التي تم إجراؤها مع عدد من ممثلي البلديات المستهدفة، أن هذه المؤشرات تمارس دون أن يتم نشرها، وبخاصة أن نشر مدونات السلوك؛ سواء لرئيس وأعضاء المجلس البلدي أو للموظفين، شأن يندرج في الإدارة الداخلية للهيئة المحلية، إضافة إلى أن بعض البلديات ليس لديها موقع إلكتروني. أما تقرير الإنجاز السنوي، فقد بررت بعض البلديات أن صفحات (الفيسبوك) تظهر بوضوح حجم النشر المتوفر على مواقعها الإلكترونية وصفحات (الفيسبوك) المتعلقة بالمشاريع والقرارات والأخبار العامة عن أداء الهيئة المحلية. فيما أصول وممتلكات الهيئة المحلية، يتم العمل على توثيقها ضمن برنامج محوسب، كما تشتمل عليها التقارير المالية والمدققة.

في حين لم يتم احتساب مؤشرين وهما، خطة مكافحة الفساد (الإجراءات والنشاطات الوقائية والملاحقات الجزائية)، وقائمة الجمعيات، والشركات التي ساهمت الهيئات المحلية، بشكل أساسي، في تشكيلها. أوضحت بعض البلديات التي تم إجراء مقابلات معها أن الهيئات المحلية تخضع لقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته، وكذلك خطة مكافحة الفساد، وهو منشور على صفحة هيئة مكافحة الفساد.[9] فيما لم تذكر البلديات التي تم إجراء مقابلات معها أنها ساهمت، بشكل أساسي، في تشكيل جمعيات ومؤسسات محلية.

8 يمكن مراجعة بوابة الهيئات المحلية على الرابط: https://budgets.molg.pna.ps/، وهي منصة إلكترونية بإشراف وزارة الحكم المحلي، تحتوي على وثائق متعلقة بالخطط التنموية والموازنات والهيكلية التنظيمية للهيئات المحلية.

9 يشار إلى أن الهيئات المحلية ينطبق عليها نظام الهدايا رقم (10) لسنة 2019، ونظام الإفصاح عن تضارب المصالح رقم (1) لسنة 2020.

المجال الثالث: الإدارة المالية للهيئة المحلية

تصدرت 28 هيئة محلية مستهدفة في مجال قياس مؤشرات شفافية الإدارة المالية، وذلك بحصولها على تصنيف جيد- بدرجة متوسطة، بلغت 1.79. تم قياس 9 مؤشرات كما يظهر في الجدول رقم (8). توضح قراءة الجدول أن البلديات تُظهر التزاماً بنشر تقارير مالية سنوية ومدققة وموازنات للعام القادم (لتلبية متطلبات قانونية أو مانحين)، لكن هناك غياب عن نشر التعديلات المالية، التي تتم بشكل مستمر في موازنات الهيئات المحلية. كما تنخفض نسبة الإفصاح عن الديون والإيرادات ما يخلق فجوة في قدرة المواطنين على تقييم الإستدامة المالية للبلديات. إضافة إلى إظهار توجه إيجابي نحو الشفافية مع نشر موازنة المواطن بمستوى جيد جداً، وهذا إشارة إلى أن بعض البلديات بدأت تدرك أهمية تبسيط المعلومات المالية للمجتمع.

الجدول رقم (8): قياس مؤشرات الشفافية لمجال الإدارة المالية للهيئة المحلية

#	البلدية/ المؤشرات	موازنة العام الحالي	الموازنة المفصلة للعام الحالي	موازنة المواطن أو الموازنة المقروءة	قائمة إيرادات الهيئة المحلية للعام الماضي	الموازنة المخططة والمنفذة للعام الماضي	التعديلات كافة التي أجريت على الموازنة الحالية	الدين العام	الذمم الدائنة على الهيئة المحلية لمزودي الخدمات والمقاولين	التقارير المالية السنوية المدققة
.1	أبو ديس	4	0	4	4	4	0	4	0	4
.2	قطنة	4	0	4	4	0	0	4	0	4
.3	بير نبالا	4	0	4	4	0	0	4	0	4
.4	عناتا	0	0	0	4	0	0	4	0	4
.5	بيت لقيا	4	0	4	0	0	0	4	0	0
.6	نعلين	4	0	4	4	0	0	4	0	4
.7	دير دبوان	4	0	4	4	0	0	4	0	4
.8	سنجل	4	0	4	9	0	0	4	0	0
.9	قباطية	4	0	4	4	0	0	4	0	4
.10	يعبد	4	0	0	0	0	0	0	0	0
.11	علاّر	4	0	4	0	0	0	4	0	0
.12	عتيل	4	4	4	4	0	0	4	0	4
.13	دير الغصون	4	0	0	4	0	0	4	0	0
.14	عزون	4	0	4	0	0	0	4	0	0
.15	بديا	4	0	4	0	0	0	4	0	0
.16	الزاوية	4	0	4	4	0	0	4	0	4
.17	حوارة	4	0	4	0	0	0	4	0	0
.18	جماعين	4	0	4	4	4	0	0	0	4
.19	بيت فوريك	4	0	4	4	0	0	4	0	4
.20	بيتا	4	0	4	0	0	0	4	0	0
.21	طمون	4	0	4	0	0	0	4	0	0
.22	عقابا	4	0	0	4	4	0	4	0	4
.23	السموع	4	0	4	0	0	0	4	0	0
.24	ترقوميا	4	0	4	4	4	0	4	0	4
.25	سعير	4	0	4	4	0	0	4	0	4
.26	بيت ساحور	4	0	4	4	0	0	4	0	0
.27	بيت فجار	0	0	0	0	0	0	4	0	0
.28	بلدية العبيدية	4	0	4	4	0	0	4	0	0
	المتوسط الحسابي	ممتاز- بدرجة عالية جداً (3.7)	ضعيف- بدرجة متدنية جداً (0.14)	ممتاز- بدرجة عالية جداً (3.28)	جيد جداً- بدرجة عالية (2.75)	ضعيف- بدرجة متدنية جداً (0.57)	ضعيف- بدرجة متدنية جداً (0)	ممتاز- بدرجة عالية (3.57)	ضعيف- بدرجة متدنية جداً (0)	جيد- بدرجة متوسطة (2.00)

حصلت الهيئات المحلية في مؤشرات شفافية الإدارة المالية كما تظهره نتائج تحليل الجدول أعلاه على مستوى جيد- بدرجة متوسطة بلغت 1.79، مقارنة مع باقي مؤشرات المجالات الأربعة الأخرى. تؤشر هذه النتيجة على التقدم الملحوظ في الإفصاح عن المعلومات المالية على المواقع الإلكترونية وصفحات (الفيسبوك)، إلى جانب استخدام لوحات الإعلانات في البلديات كما أوضحت بعض نتائج المقابلات التي تم إجراؤها مع البلديات.

حصلت البلديات المستهدفة على مستويات مرتفعة حول مؤشرات تتعلق بنشر موازنة العام الحالي (2025)، وموازنة المواطن، وإيرادات الهيئة المحلية، والدين العام، والتقارير المالية المدققة. في المقابل، جاءت النتائج حرجة بخصوص الإفصاح عن الموازنة التفصيلية للعام الحالي، والموازنة المخططة والمنفذة للعام الماضي، والتعديلات التي أجريت على الموازنة الحالية، والذمم الدائنة على الهيئة المحلية لمزودي الخدمات والمقاولين.

ضمن هذا الإطار العام، التزمت 26 بلدية من أصل 28 بلدية بنشر قرار مصادقة وزارة الحكم المحلي على الموازنة العامة[10]، حيث جاءت النتيجة ممتازة بدرجة عالية جداً بلغت 3.7. كما تم نشر 24 موازنة المواطن أو الموازنة المقروءة للبلديات على صفحات (الفيسبوك) أو الموقع الإلكتروني، إلى جانب نشرها على موقع:[11] http://www.baladiyat./#/ps.

يفسر ارتفاع عدد البلديات التي نشرت موازنة المواطن أو الموازنة المقروءة بوجود موقع بلديات – بوابة الهيئات المحلية. كما جاءت نتائج قائمة الإيرادات للعام الماضي ضمن مستوى جيد جداً- بدرجة عالية بلغت 2.75 بتضمين التقرير المالي السنوي والمدقق هذا البند التفصيلي. كما يشمل التقرير المالي المدقق وموازنة المواطن أو الموازنة المقروءة بنداً يتعلق بالدين العام الخاص بالهيئة المحلية، إذ كانت نتيجته ممتاز بدرجة 3.57، فيما جاءت نتيجة نشر التقارير المالية المدققة جيد- بدرجة متوسطة بلغت 2.

يُفسَّر هذا التقدم في مجال مؤشرات الشفافية المالية في عدد من البلديات المستهدفة، بأسباب عدة، في مقدمتها -كما أوضحت نتائج المقابلات التي تم إجراؤها مع بعض الهيئات المحلية- ارتباط الإفصاح عن الجوانب المالية بقيمة المنح المقدمة سنوياً من قبل صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية، وهو واحد من معايير التقييم للحصول على المنح، إلى جانب الجهات المانحة ومتطلبات التمويل المقدمة لمشاريع البلديات. في حين أكدت بعض البلديات أن هذا حق للمواطن، ويجعله على اطّلاع ومعرفة بإيرادات الهيئة المحلية ومصروفاتها السنوية.

المجال الرابع: إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات

حصلت 28 هيئة محلية مستهدفة في هذا المجال، على تصنيف ضعيف – بدرجة متدنّية جداً، بلغت 0.80. وتم قياس 8 مؤشرات. يظهر الجدول رقم (9) نتائج التحليل للمؤشرات المتعلقة بإجراءات التعيين والمشتريات في الهيئات المحلية. يركز هذا المجال على مؤشرات الإفصاح عن الوظائف، وإجراءات الترقية وإقالة الموظفين والإجراءات الجزائية، وعدد الموظفين، وسياسة المشتريات العامة، وحجم العمل الإضافي لكل عقد عمل، والعقود العامة، وأسماء الخاسرين من المقاولين أو المتقدمين للعطاءات/ أو الجمعيات الاستشارية خلال السنة الماضية.

10 ينص قانون الهيئات المحلية وتعديلاته رقم (1) لسنة 1997 على إلزام الهيئات المحلية وفقاً للمادة (31) على تقديم موازنة سنوية يعمل بها بعد إقرارها من المجلس وتصديقها من قبل الوزير، ويجوز وضع ملاحق للموازنة بالطريقة نفسها.

11 عبارة عن منصة إلكترونية لتبادل الخبرات والمعلومات حول قطاع الحكم المحلي من أنظمة، وسياسات، وأدلة عمل ودراسات ... وغيرها، إضافة إلى أنشطة الهيئات المحلية، وخططها، ومشاريعها، وموازناتها. يشرف على إدارتها وزارة الحكم المحلي وبتمويل من (GIZ).

الجدول رقم (9): قياس مؤشرات الشفافية لمجال إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات

#	البلدية/ المؤشرات	الإعلان عن الوظائف الشاغرة في الصحف المحلية، ووسائل الإعلام قبل 01 أيام من التاريخ المحدد لانتهاء التقديم	إجراءات ترقية الموظفين وإقالتهم، والإجراءات الجزائية بحقهم	عدد الموظفين كافة (يشمل موظفي عقود العمل المؤقتة والدائمة)	سياسة المشتريات العامة التي لا تتطلب المنافسة في عروض الأسعار وقيمتها والموردين	سياسة المشتريات العامة «وثيقة العطاءات» (طلبات الشراء، والعروض، والعطاءات)	حجم العمل الإضافي لكل عقد عمل	العقود العامة (الأشغال العامة والخدمات العامة التي تتطلب عقوداً مع مقاولين من القطاع الخاص)	أسماء الخاسرين من المقاولين أو المتقدمين للعطاءات/ أو الجمعيات الاستشارية خلال السنة الماضية
.1	أبو ديس	0	0	4	0	0	0	0	0
.2	قطنة	4	0	4	0	0	0	0	0
.3	بير نبالا	4	0	4	0	0	0	0	0
.4	عناتا	4	0	0	0	0	0	0	0
.5	بيت لقيا	0	0	4	0	0	0	0	0
.6	نعلين	0	0	4	0	0	0	0	0
.7	دير دبوان	0	0	4	0	0	0	0	0
.8	سنجل	0	0	4	0	0	0	0	0
.9	قباطية	0	0	0	0	0	0	0	0
.10	يعبد	4	0	0	0	0	0	0	0
.11	علاّر	4	0	4	0	0	0	0	0
.12	عتيل	4	0	4	0	0	0	0	0
.13	دير الغصون	4	0	4	0	0	0	0	0
.14	عزون	4	0	4	0	0	0	0	0
.15	بديا	4	0	4	0	0	0	0	0
.16	الزاوية	4	0	4	0	0	0	0	0
.17	حوارة	4	0	4	0	0	0	0	0
.18	جماعين	4	0	4	0	0	0	0	0
.19	بيت فوريك	4	0	4	0	0	0	0	0
.20	بيتا	4	0	4	0	0	0	0	0
.21	طمون	4	0	4	0	0	0	0	0
.22	عقابا	4	0	4	0	0	0	0	0
.23	السموع	4	0	4	0	0	0	0	0
.24	ترقوميا	4	0	4	0	0	0	0	0
.25	سعير	4	0	4	0	0	0	0	0
.26	بيت ساحور	4	0	4	0	0	0	0	0
.27	بيت فجار	4	0	0	0	0	0	0	0
.28	بلدية العبيدية	0	0	4	0	0	0	0	0
	المتوسط الحسابي	**جيد جداً- بدرجة عالية (3)**	**ضعيف- بدرجة متدنية جداً (0)**	**ممتاز- بدرجة عالية جداً (3.42)**	**ضعيف-بدرجة متدنية جداً (0)**	**ضعيف-بدرجة متدنية جداً (0)**	**ضعيف-بدرجة متدنية جداً (0)**	**ضعيف-بدرجة متدنية جداً (0)**	**ضعيف-بدرجة متدنية جداً (0)**

بمراجعة نتائج تحليل الجدول أعلاه، يتبين أن 21 هيئة محلية من أصل 28 هيئة محلية قد حصلت على مستوى جيد جداً – بدرجة عالية، بلغت 3، بالإعلان عن الشواغر الوظيفية التي تحتاج إليها؛ سواء عبر مواقعها الإلكترونية، أو صفحات الفيسبوك، أو الصحف العامة، أو لوحات الإعلانات. يرجع ذلك إلى متطلبات القوانين ذات العلاقة بهذا الشأن، التي توجب على الهيئات المحلية الإعلان عن الوظائف العامة، إلى جانب تدقيق وزارة الحكم المحلي على هذا الموضوع. لكن، يلاحظ، ومن خلال مراجعة الإعلانات الوظيفية، أن الوظائف المعلن عنها هي ضمن الوظائف الدنيا في البلديات وليست العليا فيها.

يضاف إلى ذلك، أن نتائج التحليل أظهرت أن 27 هيئة محلية حصلت على مستوى ممتاز- بدرجة عالية جداً بلغت 3.42، فيما يتعلق بنشر أعداد موظفيها. تشتمل موازنة المواطن أو الموازنة المقروءة على أعداد الموظفين في كل هيئة محلية. كما توضح موازنة المواطن أعداد الذكور والإناث الموظفين والعاملين في الهيئات المحلية.

على النقيض من ذلك، تنخفض مستويات الـ 28 بلدية إلى مستوى ضعيف بدرجة متدنية جداً 0.80 في باقي المؤشرات الأخرى مثل نشر إجراءات الترقية وإقالة الموظفين والإجراءات الجزائية،[12] وسياسة ونظام المشتريات العامة، وحجم العمل الإضافي لكل عقد عمل، والعقود العامة، وأسماء الخاسرين من المقاولين أو المتقدمين للعطاءات/ أو الجمعيات الاستشارية خلال السنة الماضية.

بسؤال عدد من الهيئات المحلية المستهدفة حول عدم الإفصاح عن تلك المعلومات، أكد ممثلوها أن هذه القضايا تعد شأناً إدارياً داخلياً، وليس فيها منفعة معلوماتية للمواطنين. كما أن البلديات تلتزم بنظام المشتريات العام المعمول به في الهيئات المحلية،[13] وتنشر العطاءات والمناقصات على المواقع الإلكترونية وصفحات التواصل الاجتماعي والصحف العامة، وهذا، أيضاً، ما أكدته مراجعة المواقع الإلكترونية وصفحات الفيسبوك. كما اكتفت البلديات بالتوضيح بأن قوانين الشراء العام والسياسات منشورة على صفحات وزارة الحكم المحلي، كما تتوفر نسخ منها لدى الموظفين أصحاب الاختصاص.

أما فيما يتصل بنشر العقود وأسماء الخاسرين أو الفائزين، فلم تنشر أي بلدية ذلك كما أظهرت نتائج فحص المواقع الإلكترونية. وأوضحت بعض البلديات التي تم إجراء مقابلات معها، أن البلدية تلتزم بنظام الشراء العام، والإجراءات المطلوبة، ويتم تشكيل لجان فتح العطاء، ولجان تقييم للعطاءات، ولجان ترسية. هذه المعلومات وغيرها موثقة لدى البلدية. كما ذكرت بعض البلديات أنها تنشر معلومات عن المشاريع المنفذة، ويذكر فيها الجهة الممولة وقيمة المشروع والشركة المنفذة.

بشكل عام، تفتقر البلديات، في هذا المجال، الى الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي تتصل بهذه المؤشرات، ما قد يؤدي إلى بروز شكوك حول إجراءات النزاهة والشفافية في مجال التوظيف والعقود. كما أن غياب السياسات المتعلقة بالشراء المباشر التي لا تتطلب منافسة، قد ينتج عنه تضارب مصالح، أو ممارسات غير شفافية في اختيار الموردين.

هذه الثغرات الموجودة في بيئة الشفافية في هذا المجال، قد تحد من إجراءات الرقابة والمساءلة على الهيئات المحلية، سواء من جهات الاختصاص، أو من المجتمع المحلي ومؤسساته.

المجال الخامس: التخطيط الحضري/المدني

حصلت 28 هيئة محلية مستهدفة في هذا المجال، على تصنيف ضعيف – بدرجة متدنّية جداً، بلغت 0.44. تم قياس 7 مؤشرات من أصل 8 مؤشرات. يظهر الجدول رقم (10)، نتائج التحليل للمؤشرات المتعلقة بالإفصاح والنشر عن خطة التنمية المحلية، وخطط التوسع الحضري، ونتائج النقاش العام مع الجمهور حول خطط البلديات والشكاوى، وقائمة بالجمعيات/الشخصيات المعنوية والأموال المستملكة (المصادرة) من قبل الهيئة المحلية والمبالغ المعينة لذلك خلال السنة الماضية، وقائمة بأراضي الهيئات المتبادلة، أو المباعة (المواقع والمبالغ المالية والتعويضات)، والمواعيد النهائية أو المطلوبة للحصول على خدمة التراخيص، واستخدامات أراضي الهيئة المحلية والتغييرات التي حصلت على استخداماتها. أما المؤشر الثامن المتعلق بعقود الامتياز التي تملكها البلدية؛ سواء بالاستخدام أو حقوق التطور الحضري (أي التراخيص الممنوحة للاستخدام أو البناء في الأراضي المملوكة من قبل البلدية)، فلم يتم احتسابه.

12 يوضح نظام موظفي الهيئات المحلية رقم (1) لسنة 2009 وتعديلاته إجراءات التوظيف، والترقية وإجراءات الإقالة والإجراءات الجزائية وموظفي العقود الدائمة والمؤقتة.
13 ينص قانون الهيئات المحلية وتعديلاته رقم (1) لسنة 1997 وفقا للمادة (34) على إصدار وزير الحكم المحلي نظاما للهيئات المحلية بسأن اللوازم والعطاءات والمقاولات.

الجدول رقم (10): قياس مؤشرات الشفافية لمجال التخطيط الحضري/المدني

#	البلدية/ المؤشرات	خطة التنمية المحلية	خطط التوسع الحضري (التنظيم والهيكلية التنظيمية)	نتائج النقاش العام/ الجلسات العامة مع الجمهور حول خطط الهيئات المحلية، بما فيها معالجة الشكاوى والاقتراحات والتعليقات التي أدلى بها المواطنون حول هذا الموضوع	قائمة بالجمعيات/ الشخصيات المعنوية والأموال المستملكة (المصادرة) من قبل الهيئة المحلية والمبالغ المعينة لذلك خلال السنة الماضية	قائمة بأراضي الهيئات المتبادلة، أو المباعة (المواقع والمبالغ المالية والتعويضات)	المواعيد النهائية أو المطلوبة للحصول على خدمة التراخيص	استخدامات أراضي الهيئة المحلية والتغييرات التي حصلت على استخداماتها	قائمة عقود الامتياز التي تملكها البلدية؛ سواء بالاستخدام أو حقوق التطور الحضري (أي التراخيص الممنوحة للاستخدام أو البناء في الأراضي المملوكة من قبل البلدية)
.1	أبو ديس	4	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.2	قطنة	0	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.3	بير نبالا	0	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.4	عناتا	0	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.5	بيت لقيا	0	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.6	نعلين	0	0	0	0	0	4	0	لم يحتسب
.7	دير دبوان	0	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.8	سنجل	0	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.9	قباطية	4	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.10	يعبد	4	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.11	علاّر	4	0	0	0	0	4	0	لم يحتسب
.12	عتيل	4	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.13	دير الغصون	4	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.14	عزون	0	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.15	بديا	0	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.16	الزاوية	4	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.17	حوارة	4	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.18	جماعين	4	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.19	بيت فوريك	4	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.20	بيتا	4	0	4	0	0	0	0	لم يحتسب
.21	طمون	4	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.22	عقابا	4	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.23	السموع	4	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.24	ترقوميا	4	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.25	سعير	4	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.26	بيت ساحور	4	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.27	بيت فجار	4	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
.28	بلدية العبيدية	4	0	0	0	0	0	0	لم يحتسب
	المتوسط الحسابي	جيد جداً- بدرجة عالية (3)	ضعيف- بدرجة متدنّية جداً (0)	ضعيف- بدرجة متدنّية جداً (0.14)	ضعيف-بدرجة متدنّية جداً (0)	ضعيف-بدرجة متدنّية جداً (0)	ضعيف-بدرجة متدنّية جداً (0)	ضعيف- بدرجة متدنّية جداً (0)	لم يحتسب

على الرغم من أهمية هذا المجال الحيوي (التخطيط الحضري/المدني) في أعمال الهيئات المحلية، وهو إحدى أهم الوظائف التنموية للهيئات المحلية، وعلى تماس مباشر مع مصالح المواطنين، فإنه، كما يظهره الجدول، قد احتل مستوى حرجاً، من حيث شفافية المعلومات المنشورة عنه. حصلت الهيئات المحلية على مستوى ضعيف بدرجة متدنية جداً، بلغت 0.44.

نشرت 19 هيئة محلية من أصل 28 هيئة محلية خطة التنمية المحلية، أو شارك المواطنون في إعداد وتطوير الخطة التنموية من خلال الاجتماعات العامة والمتخصصة، إضافة إلى تقييم وتحديث الخطة السنوية كما أظهرت مراجعة صفحاتها الإلكترونية.

مقابل ذلك، حصلت جميع الهيئات المحلية على مستوى ضعيف بدرجة متدنية جداً في مجال الإفصاح عن خطط التوسع الحضري،[14] ونتائج النقاش العام مع الجمهور حول خطط البلديات والشكاوى، وقائمة بالجمعيات/الشخصيات المعنوية والأموال المستملكة (المصادرة) من قبل الهيئة المحلية والمبالغ المعينة لذلك خلال السنة الماضية، وقائمة بأراضي الهيئات المتبادلة، أو المباعة (المواقع والمبالغ المالية والتعويضات)، والمواعيد النهائية أو المطلوبة للحصول على خدمة التراخيص، واستخدامات أراضي الهيئة المحلية والتغييرات التي حصلت على استخداماتها. أما المؤشر الثامن المتعلق بعقود الامتياز التي تملكها البلدية؛ سواء بالاستخدام أو حقوق التطور الحضري (أي التراخيص الممنوحة للاستخدام أو البناء في الأراضي المملوكة من قبل البلدية)، فلم يتم احتسابه.

أرجعت الهيئات المحلية التي تم إجراء مقابلات معها، أن الهيئات المحلية تقوم بنشر المخطط الهيكلي والتوسع الحضري في مراحل مبكرة من عملية إعداد المخطط حسب القانون المعمولٍ به، كما أن الهيئات المحلية ملزمة بعقد اجتماعات جماهيرية للتشاور حول إعداد الخطط التنموية وتحديثها سنوياً، إضافة إلى أن خدمات الحصول على التراخيص مشمولة في دليل خدمات الجمهور، أما امتيازات وحقوق التطور الخضري، فهي غير موجودة، ويتم استخدامها من قبل البلدية نفسها.

وقد أظهرت معظم الصفحات الإلكترونية أن الهيئات المحلية تقوم بنشر خططها أو أجزاء منها، وتعقد اجتماعات جماهيرية لإعداد وتطوير الخطة وتحديثها. يضاف إلى ذلك، أن الهيئات المحلية تلتزم بقانون تسوية الأراضي والمياه وما يتطلبه من نشر معلومات حول الملكيات والطرق حسب الإجراءات المعمول بها.

يتطلب تعزيز الشفافية وتدفق المعلومات الجوهرية حول مجال التخطيط الحضري وجود صفحات إلكترونية (Web Page) سهلة الاستخدام من قبل المواطنين، ويستطيع تحميل الوثائق المختلفة ذات العلاقة. يضاف إلى ذلك، تحميل دليل خدمات الجمهور على المواقع الإلكترونية، ونشر وتعميم حول ممتلكات البلدية واستخدامات الأراضي.

ثانياً. النتائج الكلية لمؤشر الشفافية في 28 هيئة محلية مصنفة (ب) و(ج) في الضفة الغربية

يظهر الشكل البياني رقم (1) النتائج الكلية لمؤشرات الشفافية في المجالات الخمسة لـ 28 هيئة محلية في الضفة الغربية. فيما يظهر الجدول رقم (11) النتائج الفردية والكلية للهيئات المحلية المستهدفة في هذا التقرير.

الشكل رقم (1): النتائج الكلية لمؤشرات الشفافية في المجالات الخمسة لـ 28 هيئة محلية

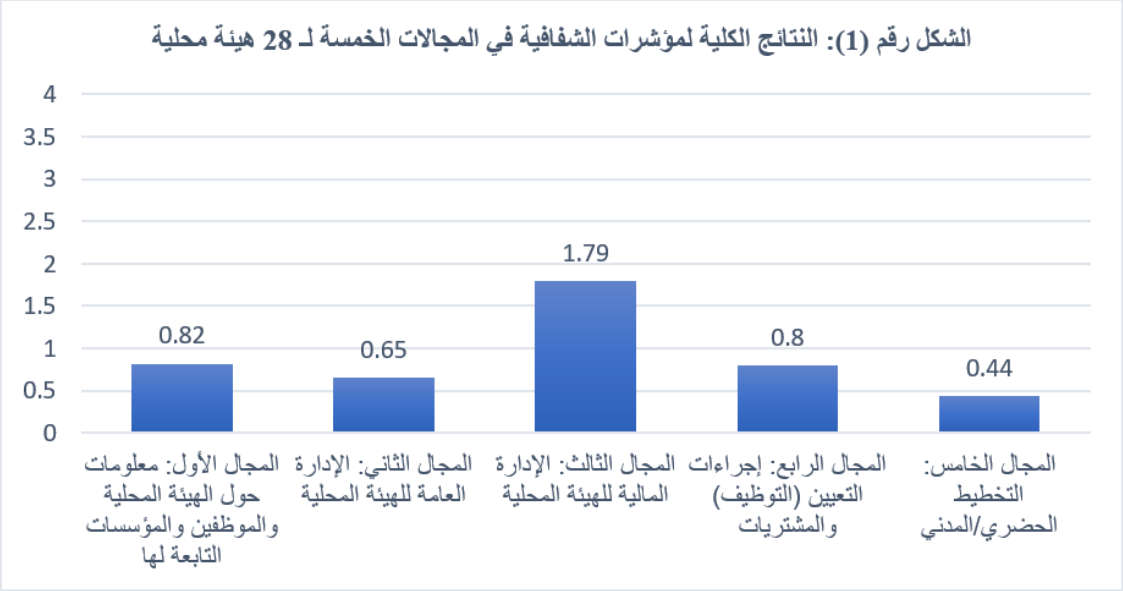

14 للاطلاع على الموقع الإلكتروني: https://geomolg.ps/L5/index.html?viewer=A3.V1، وهو موقع إلكتروني منشور عليه مخططات هيكلية ومكانية، ويحتوي على خرائط ومعلومات متنوعة حول الخرائط المكانية للهيئات المحلية والأراضي والطرق والخدمات وأعمال التسوية للأراضي.

الجدول رقم (11): النتائج النهائية لمؤشرات الشفافية في للمجالات الخمسة في 28 هيئة محلية في الضفة الغربية

#	البلدية	المجال الأول: معلومات حول الهيئة المحلية والموظفين والمؤسسات التابعة لها	المجال الثاني: الإدارة العامة للهيئة المحلية	المجال الثالث: الإدارة المالية للهيئة المحلية	المجال الرابع: إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات	المجال الخامس: التخطيط الحضري/المدني
.1	أبو ديس	4	0	0	0	0
.2	قطنة	0	0	0	0	0
.3	بير نبالا	0	0	0	0	0
.4	عناتا	0	0	0	0	0
.5	بيت لقيا	0	0	0	0	0
.6	نعلين	0	0	0	0	0
.7	دير دبوان	0	0	0	0	0
.8	سنجل	0	0	0	0	0
.9	قباطية	4	0	0	0	0
.10	يعبد	4	0	0	0	0
.11	علاّر	4	0	0	0	0
.12	عتيل	4	0	0	0	0
.13	دير الغصون	4	0	0	0	0
.14	عزون	0	0	0	0	0
.15	بديا	0	0	0	0	0
.16	الزاوية	4	0	0	0	0
.17	حوارة	4	0	0	0	0
.18	جماعين	4	0	0	0	0
.19	بيت فوريك	4	0	0	0	0
.20	بيتا	4	0	4	0	0
.21	طمون	4	0	0	0	0
.22	عقابا	4	0	0	0	0
.23	السموع	4	0	0	0	0
.24	ترقوميا	4	0	0	0	0
.25	سعير	4	0	0	0	0
.26	بيت ساحور	4	0	0	0	0
.27	بيت فجار	4	0	0	0	0
.28	بلدية العبيدية	4	0	0	0	0
	المتوسط الحسابي	0.82	0.65	1.79	0.80	0.44

بالنظر إلى تلك النتائج، فقد حصل مجال الإدارة المالية للهيئات المحلية على المستوى الأول بتقدير جيد- بدرجة متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ 1.79. فيما مجال المعلومات حول الهيئة المحلية، فقد حصل المستوى الثاني تقدير مقبول- بدرجة متدنية، بمتوسط حسابي 0.88. أما مجال الإدارة العامة، وإجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات، والتخطيط الحضري/المدني فقد احتل مستويات حرجة بتقدير ضعيف- بدرجة متدنية جداً، بنسبة بلغت ما دون 0.80.

النتائج العامة لمؤشرات قياس الشفافية وترتيب المجالات الخمسة

يظهر الجدول رقم (12)، والرسم البياني الوارد في الشكل رقم (2)، أن مجال مؤشرات الشفافية للإدارة المالية قد احتل الترتيب الأول، بحصوله على معدل حسابي 1.79، فيما احتل مجال مؤشرات قياس المعلومات حول الهيئة المحلية والموظفين والمؤسسات التابعة لها على الترتيب الثاني بحصوله على معدل حسابي 0.82. في المقابل جاء مجال إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات في المرتبة الثالثة بمعدل حسابي بلغ 0.80. أما مجال الإدارة العامة، فقد جاء في المرتبة 4 بمعدل حسابي 0.65، وأخيرا كان مجال التخطيط الحضري/المدني في المرتبة الخامسة والأخيرة، بمعدل حسابي 0.44.

الجدول رقم (12): النتائج العامة لمؤشرات الشفافية وترتيبها

المجال	معدل المجال	الدرجة	الترتيب
المجال الأول: معلومات حول الهيئة المحلية والموظفين والمؤسسات التابعة لها	0.82	1	2
المجال الثاني: الإدارة العامة للهيئة المحلية	0.65	0	4
المجال الثالث: الإدارة المالية للهيئة المحلية	1.79	2	1
المجال الرابع: إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات	0.80	0	3
المجال الخامس: التخطيط الحضري/المدني	0.44	0	5

الشكل رقم (2): حول معدلات المجالات

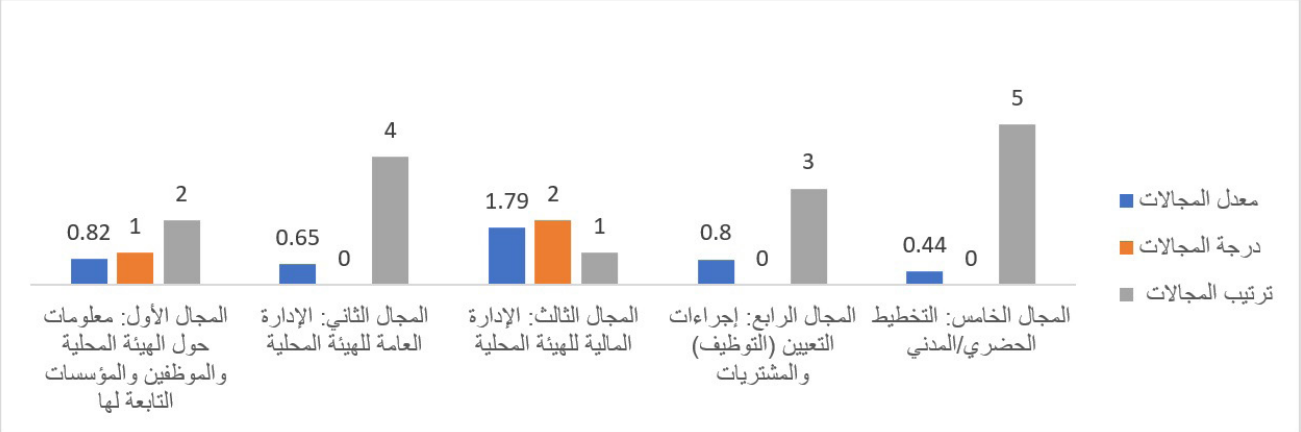

استخدام الأدوات الرقمية في الهيئات المحلية المستهدفة

جاءت نتيجة استخدام الهيئات المحلية للأدوات الرقمية، وبخاصة الموقع الإلكتروني، وصفحة الفيسبوك، ومركز خدمة الجمهور، حسب الرسم البياني الوارد في الشكل رقم (3)، أن 43% من الهيئات المحلية لديها موقع إلكتروني فعال، في حين 18% منها ليس لديها موقع إلكتروني، و100% من البلديات لديها صفحات فيسبوك فعالة ونشطة. كما يوجد في البلديات المستهدفة ما نسبته 100% من مراكز خدمة الجمهور.

الشكل رقم (3): النسبة المئوية للبلديات الـ28 حسب أدوات النشر

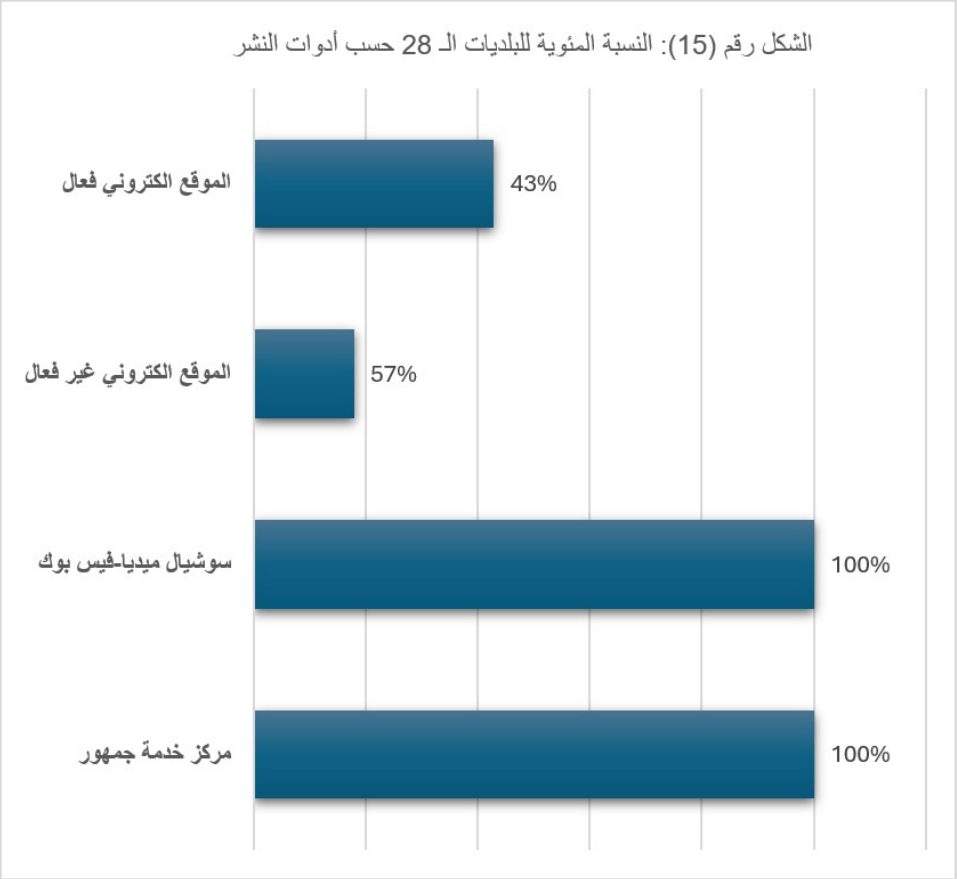

يمكن تسجيل عدد من الملاحظات، ارتباطاً بهدف التقرير حول الأدوات الرقمية:

1. المواقع الإلكترونية الفعّالة لدى البلديات المستهدفة بحاجة إلى تطوير، من خلال إضافة أيقونات جديدة لنشر المعلومات والوثائق الضرورية وتعميمها.
2. بعض المواقع الإلكترونية بحاجة إلى تحديث بشكل مستمر، وتغذيتها بالمعلومات الجوهرية، من قبل دوائر البلدية الأخرى.
3. عدد من البلديات المستهدفة بحاجة إلى متخصصين في مجال الإعلام وإدارة الشبكات الرقمية.
4. الحاجة إلى تعزيز الثقافة المعلوماتية الرقمية لدى رؤساء وأعضاء المجالس والموظفين في البلديات.
5. الحاجة إلى استخدام التطبيقات الإلكترونية الأخرى في أعمال البلديات.

الجدول رقم (13): استخدام البلديات المستهدفة الوسائل الرقمية

#	البلدية/المؤشرات	وجود صفحة فيسبوك ☑ نعم ☒ لا	موقع إلكتروني ☑ نعم ☒ لا	مركز خدمة جمهور ☑ نعم ☒ لا
.1	أبو ديس	☑	☑	☑
.2	قطنة	☑	☑	☑
.3	بير نبالا	☑	☒	☑
.4	عناتا	☑	☒	☑
.5	بيت لقيا	☑	☒	☑
.6	نعلين	☑	☑	☑
.7	دير دبوان	☑	☒	☑
.8	سنجل	☑	☑	☑
.9	قباطية	☑	☑	☑
.10	يعبد	☑	☒	☑
.11	علاّر	☑	☑	☑
.12	عتيل	☑	☒	☑
.13	دير الغصون	☑	☑	☑
.14	عزون	☑	☒	☑
.15	بديا	☑	☒	☑
.16	الزاوية	☑	☑	☑
.17	حوارة	☑	☒	☑
.18	جماعين	☑	☒	☑
.19	بيت فوريك	☑	☑	☑
.20	بيتا	☑	☑	☑
.21	طمون	☑	☒	☑
.22	عقابا	☑	☒	☑
.23	السموع	☑	☑	☑
.24	ترقوميا	☑	☑	☑
.25	سعير	☑	☑	☑
.26	بيت ساحور	☑	☑	☑
.27	بيت فجار	☑	☒	☑
.28	بلدية العبيدية	☑	☑	☑

النتائج والتوصيات

أولاً. النتائج الرئيسة:

1. بلغ المتوسط الحسابي لمؤشرات قياس المجالات الخمسة 0.9 أي بمستوى مقبول- بدرجة متدنية في 28 بلدية مصنفة (ب) و(ج) في الضفة العربية. هذا يعكس تدني مستوى اهتمام الهيئات المحلية ومتابعة جهات الاختصاص لها بأهمية الإفصاح عن المعلومات الجوهرية التي تخص وتلامس حق المواطن في الحصول على المعلومات واحتياجات المجتمعات المحلية.

2. احتل مجال الإدارة المالية للهيئات المحلية المرتبة الأولى بمستوى جيد- بدرجة متوسطة، وبمعدل حسابي 1.79، فيما احتل مجال المعلومات حول الهيئة المحلية والموظفين والمؤسسات التابعة لها المركز الثاني بمستوى مقبول بدرجة متدنية، وبمعدل حسابي 0.82. فيما جاءت المجالات الأخرى في مستويات تراوحت بين مستوى ضعيف- بدرجة متدنية جداً.

3. تمتلك 15 بلدية موقعاً إلكترونياً، وعدد منها غير محدث وغير فعال، فيما تمتلك 28 بلدية صفحات فيسبوك، ما يحد من طبيعة المعلومات والوثائق التي تقوم الهيئات المحلية بنشرها على صفحاتها. يحد ذلك من نوعية المعلومات والوثائق المنشورة التي تزيد انفتاح الهيئات المحلية على مواطنيها، وترفدهم بالمعلومات اللازمة، وآليات الوصول السهل للمعلومات والإجراءات المعمول بها في الهيئات المحلية.

4. تميزت الهيئات المحلية بنشر معلومات لمؤشرات القياس حسب المجالات التالية:

أ. مجال نشر المعلومات عن الهيئة المحلية والموظفين: تصدر نشر المعلومات المتعلقة بساعات دوام الهيئة المحلية، ومعلومات حول جهات الاتصال ومراكز تقديم الشكاوى والاعتراضات في الهيئة المحلية، من بين المؤشرات الأخرى.
ب. مجال نشر المعلومات عن الإدارة العامة للهيئة المحلية: تصدر نشر البلديات الخطة الاستراتيجية، والضرائب والرسوم التي تتقاضاها الهيئة المحلية من بين المؤشرات الأخرى في هذا المجال.
ت. مجال الإفصاح عن الإدارة المالية للهيئة المحلية: تصدرت الهيئات المحلية نشر موازنة العام الحالي، وموازنة المواطن أو الموازنة المقروءة، والتقارير المالية السنوية المدققة.
ث. مجال إجراءات التعيين (التوظيف) والمشتريات: فقد نشرت الهيئات المحلية معلومات عن الوظائف الشاغرة في الصحف المحلية، ووسائل الإعلام المختلفة، وعدد الموظفين كافة (يشمل موظفي عقود العمل المؤقتة والدائمة).
ج. مجال التخطيط الحضري/المدني: نشرت الهيئات المحلية خططها التنموية.

5. مستوى النشر أو الإفصاح عن المعلومات لمؤشرات المجالات الخمسة في الهيئات المحلية يرتبط بمدى الثقافة التنظيمية في الهيئة المحلية، ورئيس وأعضاء المجلس البلدي، إذ لا تتوفر قوانين ملزمة للهيئات المحلية.

6. الثغرات الموجودة في بيئة الشفافية لدى الهيئات المحلية، تحد من إجراءات الرقابة والمساءلة على الهيئات المحلية، سواء من جهات الاختصاص مثل وزارة الحكم والمديريات، وديوان الرقابة المالية والإدارية، أو من المجتمع المحلي ومؤسساته.

7. عدم وجود خطط إفصاح وسياسات وأنظمة في البلديات توجب عليها الانفتاح والشفافية على مجتمعاتها المحلية لنشر المعلومات الجوهرية عن قرارتها وخدماتها وسياساتها والإجراءات المعمول بها.

8. تتسم بيئة الشفافية في الهيئات المحلية بأنها غير محفزة، وغير ملزمة قانونياً، وقلة المتابعة من جهات الاختصاص والجهات الرقابية على أداء الهيئات المحلية في مجال الشفافية.

9. العديد من البلديات لديها مركز خدمة جمهور وتعمل وفقاً لدليل خدمات الجمهور وهو دليل مطبوع.

10. إظهار توجه إيجابي لدى الهيئات المحلية نحو الشفافية حول نشر موازنة المواطن، وهذا إشارة إلى أن بعض البلديات تدرك أهمية تبسيط المعلومات المالية للمجتمع.

11. وجود موقع إلكتروني «بوابة الهيئات المحلية» يدعم الهيئات المحلية في الإفصاح عن موازناتها وتقاريرها وخططها، وهذا يحتاج إلى نشر وتعميم على المواطنين في المجتمعات المحلية.

12. شح المعلومات الكافية والمنشورة عن المخططات الهيكلية والمحدثة، والتخطيط الحضري رغم أهميته بالنسبة للأطراف ذات العلاقة، وبخاصة المواطن.

13. يوجد 28 مركز خدمة جمهور في الهيئات المحلية المستهدفة، ما يعزز من وضوح إجراءات الحصول على الخدمات وشفافيتها ونزاهتها.

14. هناك توجه لتوسيع انضمام عدد من الهيئات المحلية للبلديات الإلكترونية التي تسعى وزارة الحكم المحلي لتعميمها على البلديات في الضفة الغربية وفقاً لاستراتيجية الرقمنة في قطاع الحكم المحلي 2025-2030.

15. المماطلة في إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات، ينعكس سلباً على مدى انفتاح الهيئات المحلية على مجتمعاتها المحلية، ويحد من الإفصاح عن المعلومات الضرورية التي يجب على الهيئات المحلية نشرها وتعميمها.

ثانياً. التوصيات:

1. ضرورة العمل على إعداد وتطوير خطة إفصاح أو تحديثها بما ينسجم مع عدد من مؤشرات الشفافية في المجالات الخمسة، بمشاركة مختلف دوائر الهيئة المحلية، ومصادق عليها من المجلس البلدي، ومعممة على أقسام الهيئة المحلية ليتم الالتزام بتنفيذها، وبخاصة من قبل قسم الاتصال والإعلام ليقوم بتغذية الموقع الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي بالمعلومات اللازمة، ويتم تحديثها بشكل دوري.

2. تشجيع المبادرات المتميزة التي تقوم بها بعض الهيئات المحلية في مجال تقوية الشفافية، مثل التطبيقات الإلكترونية، ونشر قرارات المجلس البلدي، وموازنة المواطن، ونشر الخطط التنموية وغيره.

3. تفعيل المواقع الإلكترونية الرسمية للبلديات وتحديثها بشكل مستمر، وعدم الاكتفاء بصفحات الفيسبوك غير الرسمية.

4. أن يقوم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) بتصميم حزمة بناء قدرات للهيئات المحلية في مجال تعزيز بيئة الشفافية في الهيئات المحلية، تستهدف رئيس وأعضاء المجلس البلدي وموظفي الهيئة المحلية، بهدف تقوية قدرات الهيئات المحلية في مجال مؤشرات الشفافية، ونشر وتعميم المعلومات الجوهرية للمواطنين والأطراف ذات العلاقة، هذا إضافة إلى إعداد دليل مؤشرات الشفافية في الهيئات المحلية وفقاً للمجالات الخمسة، وتعميمه على الهيئات المحلية، وذلك بمشاركة وزارة الحكم المحلي، لتكون الجهة الإشرافية والرقابية الرسمية على الهيئات المحلية في هذا المجال.

5. أن يتم التعاون مع الجهات المانحة لقطاع الحكم المحلي على دعم وتطوير المواقع الإلكترونية والتطبيقات الإلكترونية الأخرى للهيئات المحلية، باعتبار أنها جزء من عملية رقمنة الهيئات المحلية، وتنسجم مع استراتيجية التحول الرقمي للهيئات المحلية للأعوام 2025-2030.

6. توسيع الدور الرقابي لوزارة الحكم المحلي ومديريتها على الهيئات المحلية، لتشتمل عمليات التقييم على محور الشفافية، وتوفير محفزات للهيئات المحلية لتشجيعها على النشر والإفصاح للمعلومات الجوهرية حول هذه المجالات وغيرها، هذا إضافة إلى إعداد نظام حول مؤشرات الشفافية في الهيئات المحلية أو ورقة سياسات في هذا الإطار، لتكون مرجعية إرشادية للهيئات المحلية.

7. أهمية تسريع مبادرة «البلديات الإلكترونية» للهيئات المحلية المهيأة، وذلك من خلال توفير البنية التكنولوجية للهيئات المحلية وبناء القدرات في هذا المجال، لتشتمل ليس على أتمتة الخدمات فحسب، بل، أيضاً، الإفصاح عن المعلومات وفقاً لمؤشرات الشفافية. لهدف تسهيل تبادل الخبرات بين البلديات لتعزيز الممارسات الفضلى في الإفصاح المفتوح والتحول الرقمي.

8. توسيع مكونات برامج صندوق تطوير وإقراض البلديات لتشمل في تدخلاتها برامج تعزيز مؤشرات الشفافية وتقوية قدرات الهيئات المحلية، والتشديد في عمليات التقييم السنوي التي يتم القيام بها سنوياً، من أجل خلق بيئة محفزة ومشجعة في الهيئات المحلية على اعتماد سياسة وخطط الإفصاح والالتزام بتنفيذها.

9. أن يبادر الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية بتأسيس آليات تبادل الخبرات والتعلم بين الهيئات المحلية في مجالات الشفافية، كما مبادرته الأخرى في مجال تبادل الخبرات بين البلديات.

10. ضرورة إقرار قانون الحق في الحصول على المعلومات ليكون إلزامياً، وبما فيه للهيئات المحلية، ويعزز البيئة القانونية للشفافية فيها، إضافة إلى مراجعة قانون الهيئات المحلية، وتضمين بنود فيه تلزم الهيئات المحلية بالشفافية.

11. أن يقوم ديوان الرقابة المالية والإدارية بإعداد وإصدار تقارير حول الشفافية في الهيئات المحلية، ضمن نطاق الرقابة على الهيئات المحلية.

12. إطلاق حملات توعية مجتمعية حول حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات، وكيفية استخدام منصات الإفصاح المتاحة.

13. تشجيع المجتمع المدني ووسائل الإعلام على متابعة مدى التزام البلديات بالإفصاح والشفافية.

14. التعميم على المواطنين باستخدام بوابة الهيئات المحلية ونظام المعلومات المكانية والخرائط (جيو مولج) للاطلاع على الموازنات والخطط والتقارير، مع ضمان سهولة الوصول والاستخدام.

المراجع والمصادر

إصدارات ائتلاف (أمان):

1. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، الخطة الاستراتيجية للأعوام 2025–2027 من أجل الناس.
2. تقرير مؤشر الشفافية في أعمال الهيئات المحلية، 2018.
3. تقرير مقياس الشفافية في مجالس الخدمات المشتركة، 2024.
4. مقياس الشفافية في أعمال الهيئات المحلية الفلسطينية المصنفة (ب) في الضفة الغربية، 2023.

المقابلات:

1. سناء خليفة، المديرة المالية في بلدية أبوديس، 2025/8/3.
2. رامي زيدان– –مدير بلدية بير نبالا ومركز خدمة الجمهور، 13/8/ 2025.
3. حازم عبد اللطيف أحمد عمر، مدير العلاقات العامة والخدمات في بلدية دير الغصون، 13/8/ 2025.
4. ماجد عدوان، مدير بلدية عزون، 2025/8/13.
5. أريج عاصي، رئيس بلدية بيت لقيا، 2025/8/14.
6. لبنى سالم، موظفة علاقات عامة في بلدية بديا، 2025/8/14.
7. رنا أبو عرة، بلدية عقابا، 2025/8/14.
8. معتز كميل، مهندس الشبكات والحاسوب في بلدية قباطية، 2025/8/16.
9. رشا محمد أحمد أبو عين هور، مديرة دائرة الهندسة في بلدية ترقوميا، 2025/8/16.
10. ورود حساسنة، مهندسة بلدية العبيدية، 2025/8/16.

الموقع الإلكتروني للبلديات المستهدفة:

1. بلدية أبو ديس: https://www.abudis.ps/ar/
2. بلدية قطنّة: https://qatanna.org/، و https://qt.palexpand.ps/portal?fbclid=IwY2xjawL8TbNleHRuA2FlbQIxMABicmlkETFIMldJTWV5QXp1enNxbEtwAR4Ly5St1wJFZb68NtMBastFq1UnoWY4ACGVq_8lVyM5qxYQZrArAB9JPj86kA_aem_cnG6AhZ68t9da3YQv94JWw
3. بلدية نعلين: http://nilen.emun.ps/citizen/Service/GetAllServiceViaType?seq=2
4. بلدية سنجل: http://sinjel.emun.ps:8080/citizen?fbclid=IwY2xjawL8VaVleHRuA2FlbQIxMABicmlkETFIMldJTWV5QXp1enNxbEtwAR7aYOGZjDwD4WMUCJiu30Patf4t3U5P4utid2WthI5V8HkCskfOKrbnaT1eGg_aem_jo29FJuz9hpdu7VbnqFp1A
5. بلدية قباطية: https://www.qabatia.ps/
6. بلدية علّار: https://www.ellar.ps/ar/home
7. بلدية دير الغصون: https://deiralghusoon.com/
8. بلدية الزّاوية: https://www.alzawyah.ps/
9. بلدية بيتا: https://beita-mun.org/
10. بلدية السمّوع: https://www.samou.ps/
11. بلدية ترقوميا: https://tarqumia-city.org/
12. بلدية سعير: https://siermunc.org/
13. بلدية بيت ساحور: https://beitsahour.ps/ar/
14. بلدية العبيديّة: http://www.ubiedyeh.ps/citizen

منصات إلكترونية أخرى:

1. بلديات: http://www.baladiyat.ps/#/
2. وزارة الحكم المحلي: https://www.molg.pna.ps/
3. لجنة الانتخابات المركزية: https://www.elections.ps/tabid/596/language/ar-PS/Default.aspx
4. وزارة الحكم المحلي، بوابة موازنات الهيئات المحلية: https://budgets.molg.pna.ps/

5. الاتحاد الفلسطيني للهيئات المحلية: https://www.apla.ps/
6. صندوق تطوير وإقراض الهيئات المحلية: https://www.mdlf.org.ps/ar/CmsPage/Page?pageId=1504

صفحات الفيسبوك للبلديات المستهدفة:

1. أبو ديس: https://www.facebook.com/abudies/?locale=ar_AR
2. بلدية قطنة: https://www.facebook.com/QatannaMunicipality/
3. بيـر نبـالا: https://www.facebook.com/MjlsMhlyByrNbala?rdid=FJElg021PzotlhEP&share_#2F%url=https%3A%2F%2Fwww.facebook.com%2Fshare%2F1YV6Wgzmn5
4. بلدية عناتا https://www.facebook.com/anata.local.council/?locale=ar_AR
5.بلدية بيت لقيا: https://www.facebook.com/p/%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%84%D8%AF%D9%8A%D8%A7-Beit-Liqia-Municipality-%82%D9%84%D9%8A%D8%AA-%D9%%D8%A8%D9100064333825943/?locale=ar_AR
6. بلدية نعلين: https://www.facebook.com/NILEEN.MUNICIPALITY/?locale=ar_AR
7. بلدية دير دبوان: https://www.facebook.com/DeirDebwanM/?locale=ar_AR
8. بلديـة سـنجل: https://www.facebook.com/p/%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%84%86%D8%AC%D9%%D8%B3%D9100068076498074-locale=ar_AR?/
9. بلدية قباطية https://www.facebook.com/Q.Municipality/?locale=ar_AR
10. بلدية يعبد: https://www.facebook.com/YabadMunicipalityPS/?locale=ar_AR
11. بلدية علّار: https://www.facebook.com/ellar.mun1/?locale=ar_AR
12. بلدية عتّيل: https://www.facebook.com/AttilMunicipality/?locale=ar_AR
13. دير الغصون: https://www.facebook.com/deiralghusoon11/?locale=ar_AR
14. بلدية عزّون: https://www.facebook.com/p/%D8%B5%D9%81%D8%AD%D8%A9-%%D8%%88%D9%8A%D8%A9-%D8%B9%D8%B2%D9%84%D8%AF%D9%%D8%A8%D9%86-/100080219978903-8A%D8%A9%85%D9%84%D8%B1%D8%B3%D9%A7%D9
15. بلديـة بديـا: https://www.facebook.com/p/%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%84%D8%AF%D9%8A%D8%A7-Bidya-Municipality-100064728365146%%D8%A8%D8%AF%D9/
16. بلدية الزاوية: https://www.facebook.com/alzawyahmunicipality
17. بلديـة حـوارة: https://www.facebook.com/p/%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%84%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-Huwwara-Municipality-%%D8%AD%D9100067937676058/?locale=ar_AR
18. بلديـة جماعيـن: https://www.facebook.com/p/%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%84%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%86%8A%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%%D8%AC%D9100064553662200-locale=ar_AR?/
19. بلدية بيت فوريك: https://www.facebook.com/beit.foureek.municipality/?locale=ar_AR
20. بلدية بيتا: https://www.facebook.com/p/Beita-Municipality--8A%D8%AA%D8%A7%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D9%%D8%A8%D9locale=ar_AR?/100064662432929
21. بلدية طمون: https://www.facebook.com/TAMMOUN2011/?locale=ar_AR
22. بلدية عقابا: https://www.facebook.com/Aqqaba.Municipality
23. بلدية السمّوع: https://www.facebook.com/SamouMunicipality/?locale=ar_AR
24. بلدية ترقوميا: https://www.facebook.com/tarqumiafirst1/?locale=ar_AR
25. بلدية سعير: https://www.facebook.com/SierMunicipal/?locale=ar_AR
26. بلدية بيت ساحور: https://www.facebook.com/Beitsahour.Municipality/htth
27. بلدية بيت فجّار: https://www.facebook.com/beit.fajjar.municipality/?locale=ar_AR
28. بلدية العبيديّة: https://www.facebook.com/alobaydiahmucupility/?locale=ar_AR

AMAN
Transparency Palestine

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)

المؤسسة الفلسطينية المعتمدة من قبل منظمة الشفافية الدولية منذ العام 2006، تأسس في العام 2000 من مجموعة من المؤسسات الأهلية الفاعلة في مجال الديمقراطية والحكم الصالح وحقوق الإنسان، سعياً لتحقيق رؤيته نحو «مجتمع فلسطيني خالٍ من الفساد».

يسعى الائتلاف حاليّاً إلى خلق وقيادة حراك مجتمعي عبر قطاعي مناهض للفساد، والإسهام في إنتاج ونقل وتوطين المعرفة بالفساد ومكافحته على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. يحرص ائتلاف أمان على القيام بدوره الرقابي Watchdog على النظام الوطني للنزاهة بالتركيز على المشاركة المجتمعية وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام في الرقابة والمساءلة وخلق بيئة محصنة ومساهمة في الكشف عن جرائم الفساد والحد من انتشاره.

رام الله: عمارة الريماوي - الطابق الأول - شارع الإرسال ص.ب: رام الله 339 القدس 69647
هاتف: 022989506 - 022974949 فاكس: 022974948
غزة: شارع حبوش، متفرع من شارع الشهداء - عمارة دريم / الطابق الثالث
هاتف: 082884767 تلفاكس: 082884766
الموقع الإلكتروني: www.aman-palestine.org

/AmanCoalition

برنامج أمان الرئيسي بتمويل مشكور من حكومات النرويج ولوكسمبورغ والسويد وهولندا/UNDP